مجلة البحوث المحاسبية

https://abj.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الاول

مارس ٢٠٢٣

أثر إدارة العرض فى قائمة الدخل على جودة الربح مع دراسة تطبيقية

The Impact of presentation management in the income statement on the earning quality: with an empirical a study

إعداد

أحمد على السيد إبراهيم عقدة

باحث ماجستير

إشراف

الأستاذ الدكتور

مدثر طه أبو الخير

أستاذ المحاسبة المالية بكلية التجارة

جامعة طنطا

الاستاذ الدكتور

عادل عبد الفتاح الميهي

أستاذ المحاسبة المالية بكلية التجارة

جامعة طنطا ومعار حاليا بكليات الشرق العربى بالمملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور

عماد الدين علوى عساف

أستاذ متفرغ بقسم المحاسبة

بكلية التجارة جامعة طنطا

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل ودراسة أثر إدارة العرض فى قائمة الدخل على جودة الربح، وذلك من خلال بيان أثر إدارة عرض الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل على جودة الربح من خلال إستمرارية الأرباح، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف أجريت الدراسة التطبيقية على مجموعة من شركات قطاع المنسوجات والسلع المعمرة وقطاع مواد البناء وقطاع الورق ومواد التعبئة والتغليف والموارد الأساسية، المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية وعددها ١٩ شركة،

توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأثر إدارة عرض الإيرادات في قائمة الدخل على جودة الربح. وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأثر إدارة عرض المصروفات في قائمة الدخل على جودة الربح. وبناءً عليه، تشير نتائج التحليل الإحصائى إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأثر إدارة العرض فى قائمة الدخل على جودة الربح.

Abstract:

The study aimed to analyze and study the impact of presentation management in the income statement on the earning quality, by showing the impact of Impact of presentation management in the income statement on the earning quality. Paper, packaging materials and basic resources, which are listed on the Egyptian stock market and numbered 19 companies.

the study found a statistically significant impact of revenue presentation management in the income statement on the earning quality, As well as the presence of a significant effect with statistically significant impact of expenses presentation management in the income statement on the earning quality. Accordingly, the results of the statistical analysis indicate that there is statistically significant effect of the Impact of presentation management in the income statement on the earning quality.

أثر إدارة العرض فى قائمة الدخل على جودة الربح مع دراسة تطبيقية

١/١ مقدمة البحث:

تزايد الاهتمام بموضوع جودة الأرباح في السنوات الأخيرة، نتيجة للفضائح المالية التي نالت العديد من الشركات وما تلاه من انهيار لهذه الشركات، لما لموضوع جودة الأرباح المحاسبية من أهمية بالغة، يتضح ذلك في العديد من الأبحاث والدراسات المحاسبية حول أهمية المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل مستخدمي القوائم المالية في سوق الأوراق المالية، وكذا على أهمية جودة الأرباح المحاسبية كمحدد مهم لجودة التقارير المالية.

وتعمل المنظمات والهيئات الدولية على تحقيق جودة التقارير المالية، في ظل تباين الممارسات واختلاف المفاهيم والمصطلحات من بلد لآخر ومن نظام محاسبي لآخر، وينتج عن المرونة وحرية الاختيار بين البدائل المحاسبية لمعالجة نفس الأحداث والعمليات الاقتصادية المالية بطرق مختلفة إلى إصدار تقارير مالية مختلفة والوصول إلى نتائج متباينة.

ونتج عن وجود البدائل المحاسبية وتعدد طرق القياس والإفصاح المحاسبي ظهور أفكار انتهازية لدى بعض الإدارات والشركات وذلك لتحقيق مزايا خاصة، وذلك من خلال التغيير في سياساتها المحاسبية والمفاضلة بين الخيارات المحاسبية المتاحة إليها لتحديد نتيجة مسبقة أو التنبؤ بنتائج مستقبلية لا تعكس حجم النشاط والأداء الفعلي للشركة، وهذا ما يعرف بممارسات إدارة الربح.

وتناول الأدب المحاسبي لفترة طويلة مفهومين لإدارة الربح هما إدارة الربح على أساس الاستحقاق، وإدارة الربح من خلال الأنشطة الحقيقية، وظهر حديثاً في الآونة الأخيرة الاهتمام بنوع ثالث من إدارة الربح يسمي من خلال إعادة التصنيف أو إعادة العرض، فظهرت أولا في قائمة التدفقات النقدية: حيث يمكن للإدارة التلاعب ببنود المجموعة الأولى الخاصة بالأنشطة التشغيلية وتحويليها إلى أنشطة استثمارية أو تمويلية

والعكس أيضا (شاهين ٢٠١١). ثم ظهرت في قائمة المركز المالي حيث تقوم الشركة بإدراج بند استثمارات طويلة الأجل ضمن الاستثمارات المتداولة، مما قد يترتب على ذلك زيادة الأصول المتداولة عن الالتزامات المتداولة بهدف التأثير على رقم صافي رأس المال العامل (الجرف ٢٠١٧). وأخيراً ظهرت إدارة الربح باستخدام تغيير تصنيف بنود قائمة الدخل Classification Shifting (إدارة العرض في قائمة الدخل)، وكانت دراسة (Mcvay,2006) أول من قامت باكتشاف إدارة (سوء)أو إعادة تصنيف المصروفات الأساسية والإدارية والبيعية في قائمة الدخل كمصروفات استثنائية، ومن ثم تبعتها عدد من الدراسات لسوء تصنيف المصروفات (Fan,et al., 2010 ;Zalata,Roberts2016; Fan, 2017; Zalata, 2017).

وتتميز إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل بأنها أقل تكلفة من نوعي إدارة الربح بالاستحقاقات والأنشطة الحقيقية، حيث يقوم المديرون بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل (المصروفات والإيرادات) بغرض زيادة الأرباح الأساسية المرتبطة بالنشاط التشغيلي للشركة مع عدم تأثر صافي الدخل النهائي. ويتم ذلك من خلال أسلوبين: تمثل الأسلوب الأول في إعادة تصنيف النفقات التشغيلية أو المتكررة بشكل خاطئ ومتعمد إلى نفقات غير المتكررة من أجل تقليل النفقات التشغيلية وبالتالي المبالغة في تقدير الأرباح الأساسية المرتبطة بالنشاط التشغيلي، مع عدم تأثر صافي الدخل النهائي (Yun-Sheng, et al., 2020، عبده ٢٠٢١، ص ٣).

أما الأسلوب الثاني فيتم من خلال إعادة تصنيف الإيرادات غير التشغيلية بشكل خاطئ ومتعمد إلى بنود الإيرادات التشغيلية من أجل تضخيم الإيرادات التشغيلية وبالتالي المبالغة في تقدير الأرباح الأساسية المرتبطة بالنشاط التشغيلي، مع عدم تأثر صافي الدخل النهائي(Kulroop, et al. ,2019).

وأوضحت دراسة (Zalata and Roberts2017) وكالات التصنيف الائتماني لا تعاقب الشركات التي تستخدم تغيير تصنيف المصروفات للمبالغة في أرباحها، ولكنها تعاقب الشركات التي تستخدم تغيير التصنيف لتفادى الإعلان عن خسارتها. على عكس

إدارة الربح على أساس الاستحقاق، فإن مشكلة إدارة الربح باستخدام تغيير التصنيف هي مشكلة إفصاح محاسبي لا تتم معالجتها من خلال أنظمه المحاسبة، ولا تؤثر على الأرباح النهائية، وبالتالي يصعب التحقق منها.

ومن ثم يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على أثر استخدام إعادة عرض الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية.

٢/١ مشكلة البحث Research Problem:

ركزت العديد من الدراسات والبحوث المحاسبية على دراسة العلاقة بين إدارة الربح وجودة الربح على دراسة أساس الاستحقاق المحاسبي وإدارة الربح الحقيقية (Zalata and Roberts, 2017) ، وظهر في الأونة الأخيرة الاتجاه إلى استخدام تغيير تصنيف Classification Shifting عناصر قائمة الدخل (إدارة العرض في قائمة الدخل) للتأثير على أرقام الربح المختلفة داخل قائمة الدخل مثل مجمل الربح ، والأرباح التشغيلية ، والأرباح من النشاط المستمر. وعلى الرغم من أن هذه الممارسات لا تؤثر في النهاية على رقم الربح النهائي كما هو الحال في ممارسات إدارة الربح المعروفة، إلا أن التغيير في التصنيف (إدارة العرض في قائمة الدخل) يكون له أثار سلبية؛ لأن تحسين أرقام الربح التشغيلي سوف يؤثر على تنبؤات الأرباح المستقبلية، كما يؤثر بالتبعية على القيمة العادلة للسهم التي يتوقعها المحللون الماليون بناءا على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

وتتميز إدارة الربح باستخدام تغيير التصنيف في قائمة الدخل (إدارة العرض في قائمة الدخل) عنها على أساس الاستحقاق وإدارة الربح من الأنشطة الحقيقية فيما يلي: (Mcvay,2006)

- إدارة الربح على أساس تغيير التصنيف في قائمة الدخل لا تغير صافي الربح النهائي.
- إدارة الربح على أساس الاستحقاق وإدارة الربح الحقيقية تقلل من أرباح الفترات المستقبلية، اما إدارة الربح على أساس تغيير التصنيف لا تغير من ارباح الفترات المستقبلية. (أي ان تغيير التصنيف أقل تكلفة من الطريقتين السابقتين)

- تغيير التصـــنيف لا يغير صـــافي الربح النهائي مما يجعل هذه الطريقة لا تخضـــع للمراجعة.

ويتناول البحث إدارة تصـنيف المصـروفات والإيرادات في قائمة الدخل (إدارة العرض في قائمة الدخل) على مستوى الأرباح التشغيلية (الأساسية)، حيث أنه الأكثر ظهورا في بيئة الأعمال المصـــرية ومدي تأثير ذلك على جودة الأرباح. ومحاولة إثبات أن الأرباح تزداد جودتها كلما خلت من ممارسات إدارة الربح، ومن هنا يمكن ان بلورة طبيعة مشكلة البحث في صياغة الأسئلة البحثية التالية:

١. ما حجم المرونة المتاحة للإدارة في تصـــنيف عناصـــر قائمة الدخل من واقع معايير المحاسبة؟

٢. ما الدوافع القائمة التي تدفع الإدارة إلى إدارة تصـــنيف عناصـــر الإيرادات والمصـــروفات (إدارة العرض في قائمة الدخل) وبالتالي التأثير على تصـــنيفات الربح في قائمة الدخل؟

٣. هل تؤثر ممارسات إدارة تصنيف عناصر الإيرادات والمصروفات (إدارة العرض فى قائمة الدخل) على جودة الربح؟

٣/١ أهداف البحث:

يسعى الباحثون إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالى:

" التعرف على أثر إدارة العرض في قائمة الدخل على جودة الربح في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.".

ولكي يتحقق الهدف الرئيسي للبحث لابد من تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

١. التعرف على المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية لإدارة عرض التصنيف في قائمة الدخل.

٢. دراسة دوافع المديرين التي تقع وراء إدارة العرض عناصر قائمة الدخل.

٣. دراسة أثر إدارة العرض المتعلقة بالإيرادات في قائمة الدخل على جودة الربح.

٤. دراســـة أثر إدارة العرض المتعلقة بالمصـــروفات في قائمة الدخل على جودة الربح.

٤/١ أهمية الدراسة:

يمكن إبراز أهمية الدراسة من حيث الأهمية العلمية والعملية على النحو التالي:

الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة فى النقاط التالية :

١. إلقاء الضـــوء على أحد أســـاليب ادارة الارباح والمتمثلة في إدارة العرض للإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل على جودة الربح في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

٢. إن الاهتمام بممارســات إدارة الربح من خلال إدارة العرض لبنود قائمة الدخل لم يحوز على اهتمام الجهات التنظيمية والممارسين في البيئة المصرية، حيث ان في ظل ادارة العرض لبنود قائمة الدخل قد يتم المبالغة في الدخل التشغيلي بينما يظل صافي الدخل دون تغيير. كما أنها لا تلحق ضررا بقيمة الشــركة في الاجل الطويل ولكنها تؤثر على توقعات المســتخدمين وســعر السهم في الاجل القصير.

٣. يعتبر هذا البحث امتداداً للدراســات المحاســبية التي درســت العوامل المؤثرة على جودة الأرباح المحاسبية وتحسين جودة التقارير المالية ومن ثم مساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات الملائمة.

الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للبحث فيما يلي :

تقديم دليلاً عملياً على مدى ممارسة الشركات المصرية إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل والمتمثلة في الإيرادات والمصروفات. حيث تفيد نتائج الدراسة الفئات التالية:

- المستثمرون، فمن خلال زيادة دقة التنبؤات المحللين الماليين بالأرباح، يمكن للمستثمرين الاعتماد على هذه التنبؤات في اتخاذ قرارتهم الاستثمارية السليمة.
- المحللون الماليون، فيمكن ان تفيد المحلل المالي عند أداؤه لعمله وتلبية احتياجات عملائه وتحسين سمعته في بيئة الأعمال.
- المقرضون، فمن خلال دراسة العلاقة بين الصحة إدارة الربح من خلال إعادة عرض بنود قائمة الدخل يمكنهم تقييم الجدارة الائتمانية للشركات بصورة جيدة.
- إدارة الشركات، فمن خلال تحديد نسبة المكافآت المناسبة التي يجب منحها لأعضاء مجلس الإدارة والتي تؤدي إلى زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين لما لأثر تلك التنبؤات في تحديد سعر سهم الشركة بدقة ومن ثم تقليل التقلبات في ذلك السعر.

١/٥ منهج البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة التي تناولها الباحثون ومن اجل تحقيق اهداف البحث واختبار فروضه إعتمد الباحثون على كل من:

- **أولاً: المنهج الاستنباطي:**

إعتمد الباحثون على المنهج الإستنباطي بغرض بناء الإطار النظري للبحث، وصياغة مشكلة وفروض البحث وذلك من خلال دراسة وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث وكذلك المراجع والدوريات والأبحاث العلمية بهدف التعرف على أثر أثر إدارة العرض في قائمة الدخل كمتغير مستقل على جودة الربح كمتغير تابع.

- **ثانياً: المنهج الاستقرائي:**

تناول الباحث المنهج الاستقرائي في اتمام الدراسة التطبيقية وذلك من خلال تحليل المحتوى للقوائم المالية لعينة من الشركات المساهمة المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية.

٦/١ مجتمع وعينة البحث:

- **مجتمع البحث:** ولتحقيق أهداف البحث واختبار الفروض يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية.
- **عينة البحث:** تمثلت عينة الدراسة التطبيقية مجموعة من شركات قطاع المنسوجات والسلع المعمرة وقطاع مواد البناء وقطاع الورق ومواد التعبئة والتغليف والموارد الأساسية، المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية، وبلغت عددها ١٩ شركات وهذه الشركات يتم فحصها للتحقق من مدي توافر البيانات والتقارير المالية لها.

٧/١ أداة البحث:

تتمثل أداة البحث في استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية التي تخدم البحث بصورة جيدة سواء كانت أساليب كمية أو رياضة أو إحصائية، بغرض إختبار فروض الدراسة الميدانية للبحث.

٨/١ خطة البحث:

من خلال عرض طبيعة مشكلة البحث وهدفة يمكن تقسيم البحث على النحو التالى:

١. الإطار العام للبحث .
٢. الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.
٣. الإطار النظرى للبحث .
٤. الدراسة التطبيقية.
٥. خلاصة ونتائج وتوصيات البحث.
٦. قائمة مراجع البحث.
٧. ملاحق البحث.

٢- الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث:

٢/١ المجموعة الأولى: الدراسات السابقة التي تناولت إدارة العرض في قائمة الدخل:

١. دراسة (Pan&Lacina, 2019)

Income Classification Shifting and Financial Analysts' Forecasts

تغير تصنيف الدخل وتوقعات المحللين الماليين

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير إدارة الربح باستخدام تغير التصنيف فى قائمة الدخل على توقعات المحللين الماليين، باستخدام عينة من قوائم الشركات الربعية فى الفترة من ١٩٨٨م إلى ٢٠١٣ م فى الولايات المتحدة الأمريكية، ١٦٩٤٩٨ ملاحظة للأرباح الأساسة، ٨١٣٤١ ملاحظة لتوقعات المحللين.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المحللين يدركون أن الأرباح الأساسية المحسنة عن طريق تغير التصنيف فى قائمة الدخل أقل احتمالا لاستمرارها. كما أن المحللون يقومون بتقييم كامل لتأثير تغير التصنيف على استمرار الأرباح. واقترحت الدراسة تغير شكل قائمة الدخل، بحيث يتم تقسيمها على أساس الأنشطة مثل قائمة التدفقات النقدية، للحد من تغير التصنيف.

٢. دراسة (Skousen, et al., 2019)

The Role of Managerial Ability in Classification Shifting Using Discontinued Operations

دور القدرة الإدارية في عملية تغير التصنيف باستخدام العمليات المتوقفة (الغير مستمرة)

تبحث هذه الدراسة دور قدرة المديرين الإداريين في تخفيف إدارة الربح باستخدام تغير التصنيف باستخدام العمليات المتوقفة في قائمة الدخل، ودراسة كيفية استخدام تغير التصنيف في قائمة الدخل باستخدام العمليات المتوقفة، وكذلك دراسة أثر

استخدام تغير التصنيف في قائمة الدخل، واعتمدت الدراسة على ٦٩٥٥٣ ملاحظة في الفترة من ١٩٨٨م إلى ٢٠١٤ م لعدد٩٣٥٧ شركة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد خلصت الدراسة إلى أن المديرين يستخدمون تغير التصنيف في قائمة الدخل باستخدام العمليات المتوقفة كأحد أدوات إدارة الربح. كما أن المديرين ذو القدرات العالية يخففون من إدارة الربح باستخدام تغير التصنيف، كما أن المديرين يستخدمون تغير التصنيف للعمليات المتوقفة المتناقصة لزيادة الدخل، كما خلصت إلى أن المديرين ذو القدرات العالية يخففون من عواقب تغير التصنيف باستخدام العمليات المتوقفة.

٣. دراسة (Poonwala & Nagar 2019)

Gross profit manipulation through classification shifting

التلاعب فى مجمل الربح من خلال تغير التصنيف

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب التلاعب في مجمل الربح عن طريق تغيير التصنيف (تكلفة البضاعة المباعة إلى مصروفات تشغيلية، حيث أن مجمل الربح مقياس أداء مهم يشير إلى كفاءة العمليات الأساسية للشركة، كما ينظر إليه على أنه أكثر إستدامة من الأرباح الأساسية بسبب قربها من المبيعات. كما هدفت إلى دراسة تغير التصنيف في قائمة الدخل كأحد أدوات إدارة الربح عن طريق تغير تصنيف تكلفة البضاعة المباعة كمصروفات تشغيلية للتلاعب في مجمل الربح. وكذلك دراسة تغير التصنيف في قائمة الدخل كأحد أدوات إدارة الربح عن طريق تغير تصنيف تكلفة البضاعة المباعة كمصروفات غير تشغيلية للتلاعب في مجمل الربح. واعتمدت الدراسة على عينة ٧٠٢٢٤ ملاحظة لـ ١٦٤٢١ شركة في الفترة من ١٩٨٨ إلى ٢٠١٦.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المديرون يحولون تكلفة البضاعة المباعة إلى مصروفات تشغيلية من أجل التلاعب بالهامش الإجمالي، كما وجد أن المديرين أكثر عرضة لتغيير تصنيف البضاعة المباعة إلى مصروفات البحث والتطوير. كما توصلت إلى أن المديرين يتلاعبون في تكلفة البضاعة المباعة لمقابلة مجمل الربح للعام السابق. كما أن المستثمرين يعطون أهمية أكبر لمجمل الربح عن الربح الأساسي.

٤. **دراسة (محمود، ٢٠٢٠)**

العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والائتمان التجاري دراسة اختبارية في الشركات المساهمة المصرية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر قيام إدارة الربح من خلال سوء التبويب المعتمد لبنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل على جودة الأرباح التشغيلية بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٨، واعتمد الباحث على نموذجين أحدهما يربط سوء التبويب المعتمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل وانعكس ذلك على جودة الأرباح التشغيلية، أما الثاني يربط بين سوء التبويب المعتمد لبنود الإيرادات في قائمة الدخل وانعكاس ذلك على جودة الأرباح التشغيلية.

وخلصت الدراسة إلى أن جودة الأرباح التشغيلية خلال الفترة الحالية بكل من الأرباح التشغيلية في الفترة السابقة ومعدل دوران الأصول، والاستحقاقات التشغيلية للفترة الحالية، ونسبة التغير في المبيعات. كما تتنبأ الدراسة بأن ١٦٪ تقريباً من التغيرات في الأرباح التشغيلية غير المتوقعة كمقياس

لجودة الأرباح التشغيلية ترجع إلى سوء التبويب المعتمد لبنود المصروفات غير المتكررة في قائمة الدخل، كما تقوم كل شركة من شركات العينة بسوء التبويب المعتمد لبنود المصروفات التشغيلية وإدراجها ضمن المصروفات غير التشغيلية بنسبة ٧٪ من المبيعات وبالتالي تضخيم الأرباح التشغيلية بنفس النسبة مما يؤدى إلى تخفيض جودة الأرباح التشغيلية.

٥. **دراسة (عبده،٢٠٢١)**

أثر تتبع المحللين الماليين والمكافآت الإدارية والصحة المالية للشركة على إدارة الأرباح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل وانعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين: دراسة تطبيقية

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تتبع المحللين الماليين والمكافآت الإدارية والصحة المالية على إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل وكذلك اختبار أثر تتبع المحللين الماليين والمكافآت الإدارية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح، مع اختبار أثر إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل كمتغير وسيط في العلاقة بين تتبع المحللين الماليين ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح، بالإضافة إلى اختبار أثر إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل كمتغير وسيط فل العلاقة بين المكافآت الإدارية ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح للشركات المقيدة بمؤشر EGX 50 EWI بالبورصة المصرية والتي بلغ عددها ٤١ شركة خلال الفترة من سنة ٢٠١٤ إلى سنة ٢٠١٩.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين تتبع المحللين الماليين للشركة وإدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل.

كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين المكافآت الإدارية وإدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين الصحة المالية وإدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل. كما خلصت إلى وجود علاقة ارتباط عكسية جوهرية بين إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل ودقة تنبؤات المحللين الماليين. وكذلك وجود علاقة ارتباط طردية جوهرية بين تتبع المحللين الماليين للشركة ودقة تنبؤات المحللين الماليين.

٦. دراسة (Hwang, et al.,2022)

Corporate social responsibility and classification shifting

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وسلوك الشركة لتصنيف النفقات الأساسية بشكل خاطئ كعناصر خاصة في قائمة الدخل لتضخيم الأرباح الأساسية (أي تغيير التصنيف). أجريت الدراسة على عينة من الشركات في المملكة المتحدة في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠١٣.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات الأداء الجيد في المسؤولية الاجتماعية للشركات أقل عرضة للانخراط في تغيير التصنيف من الشركات ذات الأداء الضعيف في المسؤولية الاجتماعية للشركات. نجد أيضًا أن الشركات ذات المسؤولية الاجتماعية المرتفعة تنخرط في تغيير أقل في التصنيف حتى عندما يكون لديها حوافز أكبر للوفاء بمعايير الأرباح.

٢/٢ المجموعة الثانية: الدراسات السابقة التي تناولت جودة الأرباح:

١. دراسة (يوسف وأخرون،٢٠٢٠)

العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والائتمان التجاري دراسة اختبارية في الشركات المساهمة المصرية.

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى وجود ودلالة العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والائتمان التجاري في الشركات المساهمة المصرية، من أجل تحقيق هذا الهدف وباستخدام نموذج الانحدار تم استخدام عينة مكونة من ١٣٦ شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الأعوام من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٧ لاختبار العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والائتمان التجاري.

خلصت النتائج إلى وجود علاقة موجبة بين جودة الأرباح المحاسبية والائتمان التجاري، ربما يرجع ذلك إلى أن ارتفاع جودة الأرباح يساعد الشركات فى الحد من مشاكل تباين المعلومات وبالتالي الحصول على الائتمان التجاري حيث أن أرقام الأرباح المفصح عنها تحتوي على معلومات ذات فائدة للمقرضين تساعد فى التنبؤ بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها مستقبلاً. كما توصلت إلى أن هناك أهمية كبيرة لجودة الأرباح تلعب دورا هاما في الحد من تباين المعلومات بين العملاء والموردين، حيث أن الأرباح الأكثر دقة وأقل تقلباً تقلل من خطر التنبؤ وتؤثر إيجابياً على التقدير النهائي لأداء الشركة والشروط التجارية مع عملائها مما يؤدى إلى تحسين فرص الحصول على الائتمان التجاري.

٢. دراسة (Abadshapoori,et al.,2021)

Investigating the Interaction of Earning Quality and Information Asymmetry in the Banking Industry Using Simultaneous Equation System

هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين جودة الارباح وعدم تماثل المعلومات في الصناعة المصرفية. ولتحقيق الغرض من البحث، بيانات ١١ بنكًا مدرجًا في بورصة طهران وإيران خلال فترة ١١ عامًا للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٨ باستخدام القوائم المالية وتم جمعها من موقع بورصة طهران وإيران باستخدام طريقة المعادلة الهيكلية.

وخلصت نتائج الدراسة أن عدم تماثل المعلومات في الصناعة المصرفية مرتفعة وجودة أرباحها منخفضة. كما توصلت الدراسة إلى أن عدم تماثل المعلومات له تأثير سلبي على جودة الارباح. من ناحية أخرى، توصلت الدراسة إلى أن أهم مخاطر الصناعة المصرفية هي مخاطر الائتمان الخاصة بها، والتي تعود إلى زيادة الديون على رؤوس أموال البنوك. نقطة أخرى هي أن معظم أصول البنوك هي مستحقات من توفير التسهيلات، كما أن زيادة عدم تماثل المعلومات يؤدى إلى ان يكون الربح المعلن في القوائم المالية يختلف بشكل كبير عن الربح الفعلي. كما أن انخفاض جودة الأرباح يؤدي بالمودعين والمقترضين إلى قرارات مالية غير صحيحة.

٣. دراسة (Miswaty,2021)

Earning quality of listed companies on stock Exchange of Thailand, selected to Thailand sustainability investment index (set thsi index)

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة الأرباح وعوامل الاستدامة والعلاقة بين عوامل الجودة والاستدامة في ٥٩ شركة مدرجة في مؤشر الاستدامة، وتم جمع البيانات من البيانات المالية والتقارير السنوية وتقرير الاستدامة في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩.

خلصت نتائج الدراسة أن معظم الشركات المدرجة في مؤشر الاستدامة لديها جودة ربح أعلى من متوسط المؤشر. كما أن عوامل الاستدامة الذي له التأثير الأكبر على جودة الأرباح. كما وجدت الدراسة إلي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاحات البيئية والحوكمة الرشيدة وجودة الارباح. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الافصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية بما في ذلك جانب مكافحة الفساد وجانب حقوق الإنسان والمسؤولية تجاه المستهلك وجودة الأرباح.

٤. دراسة (سعادة،٢٠٢١)

"رؤية متعددة الأبعاد لنمذجة آليات قياس جودة الأرباح المحاسبية وفق منهجية النمذجة المفاهيمية: دراسة قياسية موسعة"

هدفت الدراسة إلى صياغة رؤية معيارية متعددة الأبعاد لقياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية، من خلال منهجية النمذجة المفاهيمية، القائمة على تحويل الأطر المفاهيمية إلى نماذج رياضية يمكن تطبيقها تجريبياً، وكذلك التعرف على العلاقة بين النمذجة المفاهيمية وجودة الأرباح،

هناك شريحة عريضة من الجهود البحثية تركز على رأس المال العامل عند قياس وتقييم جودة المحاسبة الاستحقاقية والتي تعد من أهم آليات قياس وتقييم جودة الأرباح، كما أنتهى البحث إلى صعوبة قياس وتقييم الأبعاد السبع مجتمعة في الواقع البحثي التجريبي والمتمثلة في (الديمومة، جودة الاستحقاقات، تزامنية الاعتراف، التحفظ، ممارسات إدارة الربح والقدرة التنبؤية) ليس لنقص في البيانات المطلوبة، ولا قصوراً في الأساليب التحليلية، ولكن لأن تناول الأبعاد السبع مجتمعة قد تؤدي إلى نتائج متعارضة تؤدي إلى التشويش، وأوصى الباحث بالمزيد من الجهود التجريبية لقياس وتقييم جودة الأرباح من زوايا متعددة، لا يشترط جميعها ولكن على الأقل تناول أكثر من بُعد منها في نفس الوقت.

٥. دراسة (Miswaty,2022)

The intervening effect of the earning quality on dividend policy and financial performance in food and beverage manufacturing

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح التي تؤثر على الأداء المالي وجودة الأرباح كمتغير وسيط، وكذلك التعرف على تأثير سياسة توزيع الأرباح على الأداء المالي من خلال استخدام جودة الأرباح لقياس النسبة المئوية لصافي الدخل على صافي المبيعات، وكذلك التعرف على تأثير جودة الأرباح على الأداء المالي، في شركات تصنيع الأغذية والمشروبات المدرجة في بورصة إندونيسيا ٢٠١٦-٢٠١٨.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن سياسة توزيع أرباح الشركة كان لها تأثير كبير على الأداء المالي من خلال الدور الوسيط لجودة الأرباح، كما

توصلت الدراسة إلى ان قرار سياسة توزيع الأرباح يتوقف على رغبة الإدارة، وإذا كانت الأرباح التي حققتها الشركة في نهاية العام سيتم توزيعها على المساهمين في شكل توزيعات أرباح أو الاحتفاظ بها لزيادة رأس المال لتمويل الاستثمار في المستقبل، كما خلصت إلى أن جودة الأرباح يمكن أن تعكس استدامة الأرباح المستقبلية التي يتم تحديدها من خلال أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية.

تحليل الدراسات السابقة من وجهة نظر الباحثون:

تناولت الدراسات السابقة ممارسات إدارة الربح من خلال إدارة العرض وكذلك جودة الأرباح، ومن خلال عرض الدراسات السابقة يمكن للباحث أن يستنتج ما يلي:

١. قدمت العديد من الدراسات السابقة تأكيداً على أن المستثمرون يركزون بصورة أكبر نسبياً على الدخل التشغيلي مقارنة بصافي الربح الناتج عن تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. وبالتالي، يكون لدى الإدارة دوافع لتعظيم الأرباح التشغيلية الأساسية لأنه عادة ما تحوز الأرباح التشغيلية على مرتبة أعلى في التقييم مقارنة بالأرباح غير التشغيلية.

٢. تلجأ الإدارة إلى استخدام إعادة العرض عندما تقيد أساليب إدارة الربح الأخرى بسبب المخاوف التي يمكن أن تؤثر على مصداقية القوائم المالية وتضليل المستثمرين.

٣. اتفقت العديد من الدراسات السابقة أن أهم دوافع الإدارة إلى إعادة العرض في قائمة الدخل تتمثل في مقابلة توقعات المحللين الماليين والحصول على الائتمان، وتجنب العقوبات الواردة في عقود الاقتراض.

٤. أوضحت الدراسات السابقة أن دوافع المديرين للقيام بسوء تبويب بنود القوائم المالية يتوقف على الأهمية النسبية لكل بند من وجهة نظر المستثمرين، إذ أن لكل بند في قائمة الدخل وزناً نسبياً من حيث الأهمية من وجهة نظر المستثمرون، حيث تحوز البنود التي لها طبيعة الاستمرار من فترة لأخرى على مستوى أهمية نسبية مرتفعة مقارنة بالبنود غير المتكررة.

٥. اتفقت الدراسات على أن يتم التلاعب في مجمل الربح من خلال تعمد سوء تبويب عناصر تكاليف البضاعة المباعة بهدف الوصول إلى المستويات المستهدفة من هامش الربح.

٦. اتفقت الدراسات على أن يتم التلاعب في الإيرادات من خلال تبويب الإيرادات المرتبطة بالبنود غير التشغيلية الناتجة من مكاسب بيع الأصول في بنود الإيرادات التشغيلية في قائمة الدخل لتضخيم الأرباح التشغيلية.

٧. اتفقت العديد من الدراسات السابقة أن التلاعب في المصروفات يتم من خلال تبويب المصروفات بين المصروفات التشغيلية مثل تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات العامة والإدارية والبيعية، ويقومون من خلال إعادة تبويب بنود المصروفات التشغيلية وتضمينها في مصروفات البنود الخاصة.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة (تحديد الفجوة البحثية):

من خلال العرض السابق أمكن للباحث تحديد أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والحالية (تحديد الفجوة البحثية) على النحو التالي:

- قلة الدراسات التي تناولت أثر ممارسات إدارة الربح من خلال إعادة العرض في قائمة الدخل على جودة الأرباح على حد علم الباحث.
- أجريت الدراسة التطبيقية على مجموعة من شركات قطاع المنسوجات والسلع المعمرة المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية.

- تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة التي تبدأ من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢١.

٣-الإطار النظرى للبحث:

١/٣ /١ ماهية ماهية جودة الأرباح المحاسبية:

يختلف تعريف جودة الأرباح المحاسبية ومفهومها حسب وجهة نظر مستخدمي القوائم والتقارير المالية، فواضعي المعايير يعتقدون بأن جودة الأرباح المحاسبية تتحقق في حال تم الإفصاح عنها وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها. والدائنون يرون بإن جودة الأرباح تتعلق بالقدرة على تحويلها إلى تدفقات نقدية كافية لتغطية الالتزامات الحالية والمحتملة تجاههم، كما عرف العديد من الباحثين مفهوم جودة الأرباح المحاسبية وفقاً لتصوراتهم الخاصة لطبيعة الأهداف المرجو تحقيقها من استخدام القوائم والتقارير المالية، كالأهداف المتعلقة باستخدام القوائم والتقارير المالية لتقييم الأداء المالي للمنشآت، وكذلك التنبؤ بقدرتها على الاستمرار وتحقيق الأرباح المستقبلية، وينظر إلى الأرباح على أنها ذات جودة مرتفعة إذا ما عكست الأداء الحقيقي للمنشآت دون تلاعب(حميد ،٢٠٢٠،ص ٢١٤).

واشار (Richardson,2003,p.49) الى ان مفهوم جودة الارباح المحاسبية يمكن تحقيقه من خلال مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية، فكلما تمتعت الأرباح بالاستمرارية دل ذلك على ارتفاع مستوى جودة الارباح.

كما عرفت أيضاً جودة الأرباح بانها أحد الجوانب المهمة لتقييم الوضع المالي للمنشأة، وهذا ما لا يؤخذ بالحسبان من بعض المستثمرين والمقرضين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية، حيث أن التركيز على النتيجة النهائية لقائمة الدخل لا يوفر معلومات مهمة حول جودة الأرباح، نتيجة إغفال ما تحتويه بنود الاستحقاقات من معلومات لها أثر هام في عملية اتخاذ القرارات(Mardjono,2005: 277).

كما تعرف جودة الارباح بأنها قدرة الارباح المحاسبية المفصح عنها في التعبير عن الاداء الحقيقي للمنشأة والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، حيث أن جودة الارباح تعبر عن استمرارية الأرباح وعن تذبذبها. (حماد، ٢٠٠٥، ص ٢١)

وأشار (Bellovary, et al., 2005) إلى أن مفهوم جودة الأرباح يعنى قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للمنشأة والتنبؤ بالأرباح المستقبلية والأداء المستقبلي.

ومن ناحية أخرى عرفت جودة الأرباح بأنها الأرباح التي تعكس بصدق الأداء التشغيلي الحالي للمنشأة، وتعطى مؤشراً جيداً عن الأداء التشغيلي المستقبلي وتقدم مقياساً جيداً عن قيمة المنشأة. (Dechow, et al., 2010)

وعرف (المعيني، ٢٠١١،ص٣) جودة الأرباح المحاسبية بأنها احد عنصري الجودة المالية التي يستلزم قياس المدى الذي تكون فيه الارباح المعلنة لها القدرة على الاستمرارية ويقصد باستمرارية جودة الارباح أن تكون مصحوبة بتدفقات نقدية، كما ان جودة الارباح تعبر عن قدرة الارباح المفصح عنها في القوائم المالية في التنبؤ بالأرباح التشغيلية للمنشأة ولزيادة القدرة التنبؤية ينبغي على المنشآت الفصل بين كل من العوائد المؤقتة والعوائد الدائمة.

وفي نفس الإطار عرف (أبوعلي وآخرون، ٢٠١١) جودة الأرباح المحاسبية بأنها الأرباح التي تتصف بالخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية وهي الملاءمة والتمثيل الصادق، وتحقق الأهداف الرئيسية لإعداد القوائم المالية بتمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات.

وعرف (Gregory, 2014) جودة الأرباح المحاسبية على أنها الأرباح التي تعلنها المنشأة والتي تعكس الواقع الحقيقي للعمليات المالية في المنشأة، والجوهر الاقتصادي للأنشطة التشغيلية وبدون أي تدخل من قبل الإدارة.

كما عرفت جودة الأرباح المحاسبية على أنها دالة للاختلاف بين الأرباح المحاسبية المسجلة والأرباح الاقتصادية للمنشأة، هذا الاختلاف ينتج من التسجيل والقياس للأحداث المالية استنادا على المبادئ المحاسبية المقبولة التي قد تتأثر بأحكام وتقديرات من قبل الإدارة. (صابر ،٢٠١٤، ص ١٠٠)

كما تعرف جودة الأرباح بأنها تلك الأرباح الخالية من أي بنود غير عادية أو غير متكررة بما يضمن استمراريتها وقدرتها على التنبؤ وكذلك ليس بها أي مبالغات متعمدة من قبل الإدارة للتأثير على الأداء الحقيقي. (فوزي،٢٠١٧)

ومن خلال ما سبق يمكن للباحث القول انه لا يوجد اتفاق من قبل الباحثين حول تعريف جودة الأرباح المحاسبية والخصائص النوعية التي يجب توافرها في الأرباح المحاسبية لتتصف بالجودة، وذلك نظراً لاختلاف القرارات المبنية على المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية باختلاف مستخدمي هذه المعلومات، وبالتالي يختلف تعريف مصطلح جودة الأرباح المحاسبية باختلاف متخذي القرارات.

٢/١/٣ أهمية جودة الأرباح: The Importance of Earnings Quality

تستمد جودة الأرباح أهميتها من أهمية الأرباح نفسها، كون الأرباح المحاسبية تشكل أبرز الأرقام التي يفصح عنها في القوائم والتقارير المالية، فهي تعكس العديد من المبادئ والقواعد المحاسبية التي تطبقها المنشأة، كما تعتبر من عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرارات، ويتم استخدامها في العديد من الدراسات لتقييم أداء المنشأة الحالي والمستقبلي. وأظهرت العديد من الدراسات أهمية جودة الأرباح المحاسبية بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، ومنها دراسة (Ma, 2011) التي أوضحت أن القوائم والتقارير المالية بصورة عامة ومعلومة الربح المحاسبي بصفة خاصة تشكل مصدراً

هاماً للمعلومات بالنسبة للمستثمرين، وتتمثل أهمية جودة الارباح في العديد من النقاط يمكن إيضاحها على النحو التالي:

١. تستمد أهمية جودة الارباح من أهمية الارباح نفسها، والتي تعد من المدخلات المهمة في عملية اتخاذ القرارات المختلفة.
٢. تمثل جودة الارباح أحد الجوانب الهامة في تقييم الاداء من قبل عدد كبير من المستخدمين وفي تقييم الوضع المالي للمنشأة من قبل الاطراف ذات العلاقة، حيث تستخدم كمؤشر على توزيعات الارباح من قبل الادارة.
٣. تشير جودة الارباح إلى قدرة الارباح المفصح عنها في التعبير عن الارباح الحقيقية للشركة ومنفعتها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية.
٤. تشير جودة الأرباح العالية الى فائدة معلومات الارباح في اتخاذ قرارات المستخدمين واتساقها مع الربح الاقتصادي.
٥. تعتبر جودة الأرباح المحاسبية مقياس لمدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لها، لأنها تعود بالمنافع على المنشأة من خلال زيادة قيمة أسهمها السوقية وبالتالي زيادة قيمة المنشأة في السوق، وتسعى الإدارة إلى الاستخدام الأمثل للموارد لارتباط الحوافز والمكافآت بالأرباح المحققة.
٦. تساعد جودة الأرباح المحاسبية الجهات الحكومية في تحديد مقدار الضرائب المستحقة على المنشأة من خلال تحديد الربح الخاضع للضريبة، وهذا يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية والحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
٧. تساعد جودة الأرباح المحاسبية المستثمرين على التمييز بين الاستثمارات الجيدة والسيئة التي تخفض مخاطر التقدير غير السليم، ومن ثم تقليل تكلفة رأس المال وحقوق الملكية.
٨. تساعد جودة الأرباح المستثمرين على التمييز بين أداء المديرين الجيدين والسيئين والذي يخفض تكاليف الوكالة، وبالتالي تكلفة حقوق الملكية.

٩. من منظور التعاقد قد تؤدي جودة الارباح المحاسبية المنخفضة إلى تحويلات غير مقصودة للثروة.

لذلك فإن جودة الأرباح المحاسبية تعتبر عاملاً أساسياً يترتب عليه ارتفاع مصداقية المعلومات المحاسبية على مستوى الشركات، أما على مستوى المستثمرين فيؤدى إلى توجيه استثماراتهم نحو الشركات الأكثر كفاءة وفعالية ومن ثم توفير مصادر التمويل اللازمة لتلك الشركات لإجراء التوسعات أو تكوين كيانات اقتصادية كبيرة يكون لها دور إيجابي في الاقتصاد ككل ، أما انخفاض جودة الأرباح المحاسبية يؤثر بالسلب على المنشأة ويفقد الثقة والمصداقية في المعلومات التي تقدمها هذه المنشأة، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم لهذه الشركات في الوقت الحالي وفي المستقبل.

٣/١/٣ العوامل المؤثرة على جودة الارباح:

من المهم أن تكون القوائم المالية للشركة قادرة على إيصال المعلومات المالية بشكل فعال وموثوق وفي الوقت المناسب، لكن إدارة الشركة عادةً ما تستغل الفرصة المتاحة من أجل تضليل مستخدمي القوائم المالية من خلال التلاعب بقيم الأرباح لتحقيق أهداف خاصة لها، طالما أن هناك إمكانية متوفرة لدى إدارة الشركة للتلاعب بالأرباح ضمن ما تسمح به السياسات والمعايير المحاسبية، فإن رقم صافي الربح ستكون مضللة ولن تعكس الوضع الفعلي للشركة، وهذا ما سينتج عنه مجموعة من التبعات والانعكاسات والتي ستطال جميع مستخدمي القوائم المالية وخاصة المساهمين والدائنين والمستثمرين المحتملين، (إبراهيم،٢٠١٧،ص ١٦٣) ، **ومن** اهم هذه العوامل المؤثرة في جودة الارباح يمكن تحديده بالآتي:

١. **جودة المعايير المحاسبية:** حيث أن وجود معايير محاسبية محددة من شأنها أن تمنع الإدارة من استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية في إدارة الربح وهذا من شانه ان يزيد من جودة الأرباح ومن ثم من شأنها ان تمنع الادارة من ممارسة إدارة الربح. (machaga&Teitel,2007,p.270)

٢. **اختلاف المعايير المحاسبية:** حيث ان اختلاف المعايير المستخدمة في اعداد التقارير المالية بين المعايير المحلية والدولية من شأنه أن يمثل عاملاً مهماً في التأثير على جودة الأرباح، حيث اتفقت معظم الدراسات أن الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية لديها أقل ممارسات لتمهيد الدخل وممارسات أقل لإدارة الربح. (De-jun,2009)

٣. **تركيبة حملة الأسهم:** حيث وجد (Velury and Jenkins, 2006) علاقة موجبه بين نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح، وذلك لأن زيادة مشاركة الإدارة في ملكية الشركة قد يكون دافعاً لها تكون منحازة إلى جانب حملة الأسهم، ويرجع ذلك إلى أن الإدارة في هذه الحالة تكون أكثر حرصاً على تعظيم قيمة الشركة واستمرارها في السوق، ومن ثم فمن المتوقع أن تكون ممارسات إدارة الربح عند حدها الأدنى وذلك لأن أي ضرر يصيب الشركة جراء ذلك سوف ينعكس على إدارة الشركة.

فقد وجد ان ممارسات إدارة الربح في الشركات التي لديها اعلى نسبة من اعضاء مجلس الادارة اذ لديهم تأثير كبير في اتخاذ القرارات بسياسة الوحدة الاقتصادية.

٤. **سيطرة حملة الأسهم:** وجد (Tong and Wang, 2007) في بعض الدول ذات النظم الاشتراكية اذ يكون سيطرة الدولة على نسبة من أسهم الشركات وتنخفض نسبة سيطرة حملة الاسهم لأقل من النصف فان جودة الارباح تنخفض في مثل هذه الشركات.

٥. **تأثير لجنة المراجعة:** أن الاهتمام المتزايد بلجان المراجعة في الآونة الاخيرة يؤدي الى تحسين جودة الارباح وذلك عن طريق وجود لجنة المراجعة وتمتعها بالاستقلال والخبرة الذي يساهم في تحسين جودة الارباح (Bragen, et al.,2004,p.29)، ووجدت دراسة (Beasley et al., 2000) أن وجود لجنة المراجعة وتمتعها بالاستقلالية والخبرة الكافية يساهم في تحسين جودة الأرباح وان تحسين جودة التقارير المالية بشكل عام وتحسن جودة الأرباح بشكل خاص اعتبر من أهم الفوائد الناتجة عن تشكيل لجان المراجعة في الشركات.

٦. **حوكمة الشركات:** حيث أثبتت دراسة (صالح، ٢٠١٠) وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين كل من نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وحجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة.

٧. **تأثير أعضاء مجلس الإدارة:** أشارت دراسة (Dechow, et al., 1996) إلى أن الشركات التي يكون مجلس إدارتها مكون من عدد اقل من الأعضاء ويحتوي نسبة عالية من الأعضاء المستقلين تنخفض فيها فرص إدارة الربح، في حين أشارت دراسة (Sarkar et al., 2008) إلى أن انشغال أعضاء مجلس الإدارة في وظائف أخرى في شركات أخرى وكذلك جمع وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شخص واحد سوف يؤثر على كفاءة وفعالية نشاط هؤلاء الأعضاء وبالتالي سوف تزداد فرص إدارة الربح.

١/٢/٣ مفهوم إدارة الربح:

يعد مصطلح اداره الارباح أحد اهم المصطلحات والمفاهيم المحاسبية التي اثار جدلا واسعا في الاوساط الأكاديمية والعملية، حيث تستخدم اداره الارباح في تطويع المعايير والمبادئ المحاسبية واستخدامها في تضليل المستخدمين للقوائم المالية عن طريق زيادة الارباح او تقليلها لتحقيق بعض

المكاسب الشخصية لإدارة الشركة، وقد عرف الكثير من الأكاديميين والعاملين في المجال المحاسبي اداره الارباح بعده تعريفات ومنها:

عرف (ابوالخير، ١٩٩٩) إدارة الربح بأنها تطويع الاساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور حسب استراتيجيات الإدارة وقت التقرير عن الارباح تفاديا لمواقف تعاقديه معينه او للتقرير عن مستوى مرضى من الربح باعتباره مقياس تقليدي لإدارة الربح.

كما عُرفت من قِبل (Healy, 1999,p.398) بأنها استخدام المديرين الحكم الشخصي في عملية إصدار التقارير المالية وفي تنظيم العمليات؛ من أجل تغيير نتائج التقارير المالية، إما لتضليل بعض الأطراف ذات العلاقة حول الأداء المالي الحقيقي للمنشأة، أو للتأثير في النتائج التعاقدية التي تعتمد على النتائج المالية الواردة في هذه التقارير.

كما عرفت دراسة (Visvanathan,2005) إدارة الربح بانها الخطوات التي تمارسها الإدارة لجعل الارباح عند مستوى محدد من التقديرات الشخصية التي تمنحها القوانين او المعايير المحاسبة للمنشأة.

كما عرفها (Partha,2003) على أنها: "التحريف المعتمد للأرباح، الأمر الذي يفض ي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساس ي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد تعديل الأرباح.

وأوضح (Roychowdhury,2006) أن إدارة الربح تحدث عند استخدام الإدارة المعاملات الهيكلية لتغيير التقارير المالية إما لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول أداء الشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على النتائج المسجلة."

تعرف بانها قدرة الادارة على زيادة أو تخفيض صافى الدخل فى التقارير المالية بطريقة متعمدة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصى لبعض البنود الظاهرة فى التقارير المالية سواء لتضليل أصحاب المصلحة حول الاداء الاقتصادى الحقيقى للمؤسسة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التى تعتمد على الارقام المحاسبية الواردة بالتقارير المالية (حماد ، ٢٠٠٧ م ، ص ٢٤٩)

كما أوضح (Jones,et al.,2008,p.55) أن إدارة الربح تتم من خلال التلاعب في تكوين استخدام المخصصات لمواجهة أي ظروف طارئة حيث تقوم المنشآت بالمبالغة فيها وأنفاقها في الفترات التالية ولا تسجل كمصروف بل تخضم من أرصدة هذه المخصصات، وتخفيض الديون المشكوك في تحصيلها من اجل تخفيض المصروفات المرتبطة وبالتالي زيادة الأرباح في الفترة الحالية على غير حقيقتها.

وعرفها (محمد، ٢٠١٠: هـ) بأنها: سلوك إداري يتبعه بعض المديرين باستخدام طرق وأساليب محددة للتأثير في الأرباح وفقَ ما يتفق مع دوافعهم وأهدافهم، وبذلك فإنّ الأرباح المقررة لا تعكس بدقة حقيقة الوضع المالي للمنشأة.

كما عرّفت بأنها: العملية التي يتم من خلالها التلاعب بالمعلومات المالية لتحسين الأداء والمركز المالي للشركة (Alghamdi, 2012,p.29).

كما يرى (Ahadiat & hefzi, 2013) أن إدارة الربح يقصد بها التلاعب المتعمد بأرباح الشركة بهدف اظهارها بصوره تتمشى مع اهداف محددة مقدما.

بينما يرى (Shin,et al., 2014) أن إدارة الربح هي وسيلة أو أداة لتحقيق هدف معين للإدارة العليا، حيث تقوم بالتلاعب في الأرباح من خلال الاستخدام التكتيكي للجانب الاختياري للمحاسبة على أساس الاستحقاق لإخفاء الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة.

وقد وصف (Kankanamage, et al., 2015) مصطلح إدارة الربح بأنه قناع يتم استخدامه من قبل الإدارة في الإخفاء المتعمد عن الأداء المالي الحقيقي للشركة عند إعداد التقارير المالية بغرض تضليل بعض الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

وتمثل إدارة الرباح تدخل من الإدارة في التقارير المالية من خلال التسويات المحاسبية المحددة وفقا للاستفادة من مساحة الاختيار وحجم البدائل للتسوية الواحدة المتاحة داخل معايير المحاسبة المستخدمة للتقرير عن أرقام مستهدفة للربح المحاسبي تكون مغايرة لحقيقية أداء نشاط الشركة الاقتصادي الفعلي, ومتوافقة مع خطة مستهدفة تمثل ترجمة منفعة ذاتية وأهداف تحقق مصالح شخصية لإدارة المنشاة، والحافز لدي الإدارة لاتباع ممارسات إدارة الربح واتخاذ قرارات تدخل في إطار تحقيق منافع خاصة علي حساب الأطراف الأخرى، وذلك من خلال المبادئ والمعايير المحاسبية والتي تسمح للإدارة بحرية الاختيار بين البدائل المحاسبية المختلفة مثل طرق تقييم المخزون والإهلاك وايضا حرية التقدير الشخصي مثل المخصصات, مما يؤدي إلي نقص المصداقية للتقارير المالية وقوائم نتائج الأعمال (العواودة، ٢٠١٧ , ص ١٦٨)

وقد عرف دراسة (Alshattarat,2017,p.31) إدارة الربح بأنها التدخل المتعمد للمديرين بقراراتهم لتوظيف الطرق المحاسبية أو لتوجيه الأنشطة التشغيلية بطريقة معينة للتأثير على الأرباح لتحقيق نتائج محددة يتم التقرير عنها في القوائم المالية ، ويختلف اهتمام أصحاب المصالح داخل وخارج الشركة

بأرقام الربحية لأسباب متنوعة ، فنجد أن إدارات الشركات تهتم بالأرباح باعتبارها الدليل العملي على كفاءتها وقدرتها على النجاح ، لاسيما إذا ما اعتمدت مكافآت وحوافز الإدارة العليا على أرقام الربحية ، ومن ناحية أخرى يهتم المستثمرون الحاليون والمرتقبون بأرقام الربحية لضمان عوائد مناسبة على استثماراتهم ولتقييم الصحة المالية للشركات ، في حين يهتم المقرضون بهذه القيم لتقييم مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية ، بينما تهتم الحكومات بهذه الأرباح لضمان تدفق الحصيلة الضريبية للخزانة العامة.

ومن ناحية أخرى عرّفت إدارة الربح بأنها سلوك مُتعمَّد تقوم به الإدارة، ويؤثر في الدخل؛ بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية لتحقيق مكاسب خاصة (Elkalla, 2017,p.12)

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن القرار بإدارة الربح يتم اتخاذه من قبل الإدارة بشكل متعمد وليس عن طريق الخطأ، وذلك للوصول إلى الأرباح التي تعكس رغبتها وليست الأرباح التي تعكس الأداء المالي الحقيقي للشركات، كما أن التوسع في إدارة الربح يستند إلى مستوى الأرباح التي تستهدفها الإدارة لتحقيق المكاسب الذاتية للإدارة أو لتعظيم قيمة الشركة، ويترتب على هذه الممارسات الإضرار بأصحاب المصالح في الأجل الطويل.

٢/٢/٣ دوافع قيام الإدارة بممارسات إدارة الربح:

تختلف الدوافع وراء قيام الإدارة بممارسات إدارة الربح، وقد خلصت الدراسات السابقة إلى أن دوافع الإدارة تتلخص في محاولتها تعظيم دالة منفعتها الذاتية، والتي ترتبط بمعرفة الهدف المبتغى من الأرقام المعدلة في القوائم المالية وعواقبها على قرارات الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية، كما ينبغي تحديد الجهات المستفيدة والجهات المتضررة. وقد تتعدد تلك الدوافع من إدارة إلى أخرى

ومن هدف لآخر إلا أن معظم الدراسات اتفقت على عدد من الدوافع يمكن إيضاح أهمها على النحو التالي:

أولاً: دوافع تعاقدية:

يتولد لدى المديرين الدافع إلى إدارة الربح أثر إبرام تعاقدات تحتوي على شروط وأهداف مالية محددة من قبل، فأي زيادة في الأرباح تؤدي إلى زيادة مكافآت الإدارة وتحسين الوضع الوظيفي. كما يسعى المديرون إلى إدارة الربح من أجل تعزيز موقفهم والاحتفاظ بمناصبهم خصوصا إذا كان تقييم الإدارة على أساس أرباح مستهدفة أو على أساس معدل نمو الربح (إسماعيل، ٢٠١٧، صفحة ١٢٨). حيث تقوم الإدارة بتحميل جميع الخسائر وكل الأمور السيئة على السنة التي حدث فيها تغيير المديرين، لتظهر الإدارة الجديدة بصورة أفضل في السنوات القادمة.

وتنتج مثل هذه التصرفات من جراء انفصال الإدارة عن الملكية، بالاستناد إلى نظرية الوكالة ل (Meckling & Jensen,1976)، التضارب بين مصلحة المديرين والمساهمين في ظل عدم تماثل المعلومات بينهما، يسمح للمديرين التلاعب بالأرقام ومغالطة المساهمين بما يحقق منفعتهم الخاصة. وتتمثل أنواع العقود فيما يلي:

١. **عقود مكافآت وحوافز الإدارة:** يهدف نظام الحوافز إلى تشجيع الإدارة على بذل أقصى جهد ممكن في سبيل تحقيق مصلحة الملَك، ولكي ترتبط الحوافز بالجهد المبذول. ومن المفترض أن نظام الحوافز بهذا الشكل في ظل توافر السلوك الانتهازي لدى الإدارة قد يؤثر على دوافع الإدارة للتأثير على الدخل (إدارة الربح) إما بالزيادة أو بالنقص (حماد ،٢٠١٧، ص ٤٦).

٢. **التوافق مع شروط عقد الدين:** هناك علاَقة تعاقدية تربط بين المنشأة والدائنين وهذا يجعل الاطراف الدائنة تهتم بمؤشر الأرباح خاصة التقلبات في هذا المؤشر والتي تزيد من مخاطر عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين، فالمؤسسات التي تكون فيها نسبة الدين مرتفعة تكون عرضة لعدم الوفاء بشروط عقد الدين، تميل الى استخدام السياسات المحاسبية لتحويل الارباح المحاسبية من الفترات اللاحقة للفترات الحالية بغرض تضخيم الارباح الحالية. لذا فان الدين غالبا ما يبنى على شروط محددة تبنى على ارقام محاسبية او مشتقاتها والتي تعمل على تقييد اداء المنشأة وتقييد تصرفاتها المالية والاستثمارية التي تخفض من ديونها الخارجية لان مخالفة هذه الشروط ينتج عنه ارتفاع تكلفة الاقتراض او فرض قيود جديدة على المنشأة (غنيمي،٢٠١١، ص٣٨).

٣. **اكتساب مزايا عند التفاوض مع نقابات واتحادات العمال في فترات معينة:** تتفاوض الادارة مع ممثلي العمال حول مصلحة العمال كرفع الأجور والمكافآت والمعاشات، ومن المرجح ان يركز ممثلو العمال على الارباح المحققة من قبل المنشأة لطلب الزيادة في الاجور، وفي المقابل تسعى الادارة للحصول على عقود عمل ميسرة تحاول من خلَالها تخفيض أي مطالبات بالزيادة في الاجور من قبل العمال، حيث أن معظم المنشآت تبرم عقود مع العمال على اساس إعطائهم اجر ثابت بالإضافة الى نسبة ثابتة تحدد على اساس نسبة معينة من الارباح حال تحقيق نسبة لمستوى ربح معين، وعليه فان اي زيادة معلنة في الارباح او وصول الارباح الى مستوى معين تؤدي الى المطالبة بزيادة الاجور

من قبل العمال، لذلك تلجأ الادارة إلى ممارسة إدارة الربح وتخفيض الربح في الفترة التي تسبق المفاوضات لعدم تنفيذ هذه العقود (الرسينى،٢٠١٠ ،ص ٥٥)

ثانياً: دوافع مرتبطة بالسوق:

يرتكز المستثمرون والمحللون الماليون على المعلومة المالية إما لتقييم أسهم الشركة أو للتنبؤ لاستقرارها واستمراريتها، مما قد يحرك المديرين إلى التدخل في عملية بناء تلك المعلومة المالية في محاولة منهم للتأثير على الأداء السوقي في المدى القصير (Healy, 1999, p. 375)، ويسعى المديرون إلى تحسين الأداء المالي سواء عند الإدراج في البورصة أو لبلوغ توقعات المحللين الماليين المسؤولين على سعر السهم وتعزيز صورة الشركة للحصول على تمويل أو المحافظة عليه (صديقي، ٢٠١٥، ص ٦٢)، وذلك عند عجز ظروفها التشغيلية والاستثمارية في تحقيق شروط التمويل المفروض عليها. بالإضافة إلى هذه الحوافز السوقية، يقوم بعض المدراء بتأجيل الربح إلى السنوات القادمة بنية إغفال الربح الحقيقي وتخفيضه مما يؤثر سلبيا على سعر السهم في السوق، بهدف اقتناء أسهم جديدة والرفع من الملكية.

ثالثاً: دوافع تنظيمية:

بالاستناد إلى دراسة (Healy & Wahlen,1999)، يمكن تحديد ثلاث حوافز تنظيمية أساسية تدفع إلى إدارة الربح، هي:

- **إدارة الربح لغرض التخطيط الضريبي وتجنب التكاليف السياسية:** تعد الحوافز الضريبية من أهم أسباب انتشار ظاهرة إدارة الربح، حيث تلجأ الإدارة إلى التهرب الضريبي بتخفيض مبلغ الربح وعن طريق السجلات الاحتيالية (التميمي، ٢٠١٤، صفحة ٤٨). كما تستخدم الإدارة أساليب التلاعب بالأرقام من أجل

تفادي التكاليف السياسية التي تفرضها الحكومة بغرض تحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركة وإعادة توزيع الثروة على المجتمع.

- **إدارة الربح من بغرض التحايل على تنظيم الصناعة:** تخضع معظم الصناعات إلى درجة من التنظيم، تشرف عليها هيئات خاصة وتسهر على مراقبتها، كالمؤسسات المصرفية التي تخضع إلى رقابة البنك المركزي الذي يفرض عليها توفير متطلبات الملاءة المالية كما نصت عليه اتفاقيات بازل.

رابعاً: دوافع تتعلق بالمساهمين: تختلف أسباب ودوافع المساهمين في تبني ممارسات إدارة الربح فأحيانا يكون السبب داخلي مع الإدارة وذلك بتشجيع اتخاذ السياسات والقرارات المرغوبة من قبل المساهمين، او أن يكوف الدافع لدي الإدارة خارجي وذلك لتحسين صورة الشركة لزيادة فرص الاستثمار أو جذب مستثمرين جدد للشركة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الإدارة تقوم بممارسات إدارة الربح لكي تزيد الأرباح الخاصة بالفترة الحالية أو بتخفيضها للمستوى المتوقع، فزيادة الأرباح تأتى من تضخيم الإيرادات والمكاسب أو تخفيض المصروفات والخسائر، والعكس صحيح إذا كان الهدف تخفيض أرباح الفترة الحالية حيث يتم تخفيض الإيرادات والمكاسب أو تضخيم المصرفات والخسائر. وأوضحت دراسة (أبو الخير،١٩٩٩) أن أهم دوافع الإدارة تتمثل في تعظيم منفعتها الذاتية والتي تكون متعارضة غالباً مع منفعة بعض أطراف العلاقات التعاقدية، فقد تقوم الإدارة ببعض التصرفات الانتهازية بغية تعظيم منفعتها الذاتية على حساب منفعة باقي الأطراف، مما يستلزم من هذه الأطراف تصميم خطط للحوافز بهدف دفع وتشجيع الإدارة نحو العمل وبذل الجهد في الاتجاه الذي يحقق مصلحة هذه

الأطراف. ومن ثم يمكن القول أن أهم دوافع قيام إدارة الشركة للقيام بممارسات إدارة الربح هو خط الحوافز.

٣/٢/٣ طرق وأساليب ممارسات إدارة الربح:

يوجد العديد من المداخل والطرق التي يمكن أن تستخدمها إدارة الشركة للقيام بممارسة إدارة الربح، والفهم الجيد لمثل هذه المداخل من شأنه مساعدة المهتمين باكتشافها والحد منها، وقد حدد (Nelson, et. al., 2003) المجالات الأكثر تعرضاً لحدوث إدارة الربح وهي:

١. مرونة السياسات المحاسبية: Accounting Methods

يعد التغيير في السياسات المحاسبية من الأدوات التي تلجأ إليها الإدارة لإستغلالها في التأثير على الربح، والتي يتم فيها تغيير السياسات المحاسبية التي يتم استخدامها في إعداد القوائم المالية بوجود عدة بدائل لكل سياسة، حيث أن تعدد البدائل المحاسبية مكن الإدارة من حرية الإختيار فيما بينها تحقيقها لأهداف مخطط لها من قبل الإدارة وذلك من خلال ما يلي:

- بدائل استهلاك الأصول الثابتة المتمثلة في (طريقة القسط الثابت، طرق الاستهلاك المعجل، ... إلخ).
- بدائل تقييم المخزون مثل (طريقة الوارد أولا يصرف أولا FIFO، طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا LIFO، ... إلخ)، وهكذا.
- الاختيار بين طرق معالجة نفقات البحوث والتطوير.
- الاختيار بين طرق معالجة ربح أو خسارة التغيير في أسعار العملات الأجنبية.

وأوضحت المعايير المحاسبية أن اختيار بديل ما من هذه البدائل لأي سياسة محاسبية يخضع لاختيار إدارة الشركة. وعلى الرغم من أن كل هذه البدائل

سوف تؤدى في معظم الحالات إلى نفس النتائج في الأجل الطويل، إلا أنه في الأجل القصير يكون اختيار بديل ما دون الأخر يمكن أن يؤثر على رقم الربح المنشور في القوائم المالية.

٢. **التقديرات المحاسبية: Accounting Estimates**

في ضوء ظروف عدم التأكد التي تتصف بها أنشطة الشركة لا يمكن قياس العديد من بنود القوائم المالية بدرجة عالية من الدقة ومن ثم تحتاج إلى تقدير قيمتها من جانب إدارة الشركة في ضوء ما يتوافر لديها من معلومات وكذا في ضوء ما تراه ملائما لطبيعة نشاط الشركة، ومن بين البنود التي يتعين على إدارة الشركة تقديرها عند إعداد القوائم المالية على سبيل المثال:

أ. عقود الانشاءات طويلة الاجل والتي تتطلب تقديرات تتعلق بالتقدم في انجاز الاعمال، وتكلفة هذا الإنجاز وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.

ب. حساب الإهلاك والذي يتطلب تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردو، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح.

ج. حساب العملاء عندما يظهر بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها ومن ثم تضخيم الأرباح.

د. تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزوم تصنيف بعض التكاليف غير المباشرة كتكاليف انتاج بدلا من تكاليف فترية، مما يؤدى إلى تدنية المصروفات ومن ثم تضخيم الأرباح.

هـ. اعتبار مصـــاريف الصـــيانة العادية مصـــاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضـــوع الصـــيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.

و. إظهار المخزون بالدفاتر على أســـاس التكلفة أو الســـوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال إستخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.

٣. إدارة الربح من خلال العمليات الحقيقية Real Earnings Management:

حيث يمكن للإدارة التأثير على الرقم الحقيقي للربح من خلال اتخاذ قرارات إدارية خاصة بأنشطة وعمليات حقيقية للشركة للتحكم في توقيت حدوث الإيرادات والمصروفات. وتنقسم تلك الممارسات إلى ثلاث فئات، وهي:

أ. **ممارسات متعلقة بأنشطة التشغيل:** وتتضمن زيادة المبيعات، خفض المصروفات الاختيارية كما يلي: (Bereskin,Hsu,rotenberg2018)

- **توقيت الاعتراف بالإيرادات** : تعتبر المبيعات هي المصدر الرئيسي للإيرادات في الشركة وهى المحدد الأساسي لمقدار الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية ، حيث اتضـــح أن قدره إدارة الشـــركة على التحكم في مســـتوى الربح المحاســـبي المنشـــور في القوائم المالية من خلال التحكم في توقيت الاعتراف بالمبيعات ، ففي حالة انخفاض الربح المحقق فعلا في سـنة ما عن الحد الذى ترغب إدارة الشركة في تحقيقه قد تقوم الإدارة باستقدام جزء من مبيعات السنة القادمـة والاعتراف بهـا في السـنـة الحـاليـة من خلال تقديم مجموعـة من الخصومات والتسهيلات للعملاء في الشهر أو الشهور الأخيرة من السنة بغية زيادة المبيعات في هذه الشـــهور ومن زيادة مقدار الربح المحقق ليصـــل إلى

الحد المرغوب . وعلى العكس من ذلك وفى حالة زيادة الربح المحقق في سنة ما عن الحد الذي ترغب إدارة الشركة في تحقيقه قد تقوم الإدارة بتأجيل شحن (نقطة الاعتراف بالإيراد) جزء من البضاعة المباعة في الشهر أو الشهور الأخيرة، كلما كان ذلك ممكنا بغية الاعتراف بها في بداية السنة المالية التالية ومن ثم تكون الإدارة قد استطاعت نقل جزء من الربح المحاسبي الذى يخص السنة الحالية إلى السنة المالية التالية.

- **توقيت الاعتراف بالمصروفات:** على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه توقيت الاعتراف بالإيرادات في التحكم في مستوى الربح المنشور إلا أن الدراسات في هذا المجال قد أكدت أن معظم عمليات التلاعب في الربح المحاسبي من قبل إدارة الشركة إنما تتم من خلال التحكم في توقيت الاعتراف بالمصروفات وليس الإيرادات. وقد يرجع ذلك إلى أن جزء غير قليل من المصروفات يتميز بقدر كبير من المرونة من حيث إمكانية تحكم الإدارة سواء في تحديد مبالغ تلك المصروفات أو توقيت حدوثها وذلك مقارنة مع الإيرادات. وفى هذا الصدد وبرغم تعدد أنواع المصروفات التي يمكن لإدارة الشركة التحكم في قيمتها أو توقيت حدوثها إلا أن الدراسات في هذا المجال قد أكدت أن أشهر أنواع المصروفات التي تعتمد عليها إدارة الشركة في التلاعب تتمثل في مصروفات الدعاية والإعلان، مصروفات الصيانة والصيانة، ومصروفات البحوث والتطوير

ب. **ممارسات متعلقة بالأنشطة الاستثمارية:** وتتضمن تغيير توقيت بيع الأصول الثابتة، تغيير توقيت الأرباح الناتجة من بيع الأوراق المالية لإستخدامه في تمهيد الربح.

ج. **ممارسات متعلقة بالأنشطة التمويلية:** وتتضمن التأثير على الأرباح من خلال عمليات إعادة شراء الأسهم وتوقيت تنفيذ حق خيارات شراء الأسهم.

٣. **اداره الارباح باستخدام تغيير تصنيف عناصر قائمه الدخل** Classification Shifting، وكانت (Mcvay,2006) اول من قامت بدراسة سوء تصنيف المصروفات الأساسية والإدارية والبيعية في قائمة الدخل كمصروفات استثنائية ومن ثم تبعتها عدد من الدراسات لسوء تصنيف المصروفات والايرادات (Fan,et al., 2010: Zalata and Roberts ,2016–Fan and Liu2017: Zalata and Roberts, 2017).

من خلال ما سبق يمكن القول أن حرية الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية وكذا الحرية في عمل التقديرات المحاسبية، يمكن لإدارة الشركة التحكم في مستوى الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية، حيث تظهر ممارسات إدارة الربح من خلال زيادة الارباح في الفترة الحالية على حساب الفترات السابقة أو المستقبلية، كما تتحقق من خلال تخفيض الارباح في الفترة الحالية لصالح الفترات السابقة أو المستقبلية، أو من خلال تمهيد الدخل ومحاولة تخفيض الانحرافات في الأرباح ،هذه الاستراتيجيات يمكن تطبيقها من خلال اساليب متنوعة ومختلفة بدءا من خلال إعادة ترتيب بعض العناصر من خلال ما يسمى تنظيف القوائم المالية او تكوين احتياطيات مؤقتة او التغيير في السياسات المحاسبية المطبقة .

٤/٢/٣ مفهوم إدارة الربح من خلال إعادة عرض بنود قائمة الدخل:

إن المرونة التي تتيحها المعايير الدولية، والمعايير المصرية بشأن تصنيف عناصر الإيرادات والمصروفات (كما فى معيار المحاسبة المصرية رقم١) أو فيما يتعلق بالاعتراف بالإيراد (كما في معيار المحاسبة المصرية رقم٤٨) تتيح للإدارة بعض الحرية في تصنيف الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل. وفى ظل الدوافع التي لدى الإدارة فيما يتعلق بالحوافز ،

والمديونية، وغيرها من الدوافع، فإن الإدارة تستخدم هذه المرونة في عرض تصنيفات الربح بالشكل الذي يحقق مصالحها العادية.

يقصد بإدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل Earnings Management by Classification Shifting قيام المديرين من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل العلاقة بين (المصروفات والإيرادات) من أجل تضخيم أو زيادة الأرباح الأساسية المرتبطة بالنشاط التشغيلي للشركة، مع عدم تأثر صافي الدخل النهائي، (Dan Kulroop et al. ,2019 ;Zhao ,Fang,2018)

٣/٢/٥ أساليب إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل:

يوجد عدد من الأساليب التي يمكن استخدامها لإدارة الربح من خلال إعادة عرض بنود قائمة الدخل تتمثل فيما يلي:

- **إعادة تصنيف النفقات التشغيلية أو المتكررة** Recurring Expenses Or Operating Expenses بشكل خاطئ ومتعمد إلى نفقات غير متكررة أو نفقات غير عادية أو خاصة أو غير تشغيلية من أجل تقليل النفقات التشغيلية وبالتالي المبالغة في تقدير الأرباح الأساسية المرتبطة بالنشاط التشغيلي، مع عدم تأثر صافي الدخل النهائي (Zhao and Fang,2018).
- **إعادة تصنيف الإيرادات غير التشغيلية** بشكل خاطئ ومتعمد إلى بنود الإيرادات التشغيلية- المرتبطة بالنشاط الجاري للشركة- من أجل تضخيم الإيرادات التشغيلية وبالتالي المبالغة في تقدير الأرباح الأساسية المرتبطة بالنشاط التشغيلي، مع عدم تأثر صافي الدخل النهائي Yun-Sheng et al.,2020).

- **إدارة التصنيف على مستوى مجمل الربح:** حيث أن مجمل الربح يعتبر مقياس أكثر أهمية يشير إلى كفاءة العمليات الأساسية للشركة، وهذا لا يعطى مجمل الربح المعلومات ذات الصلة والمميزة للمستثمرين فقط، بل ينظر إليها أيضا على أنها أكثر استدامة من الأرباح الأساسية بسبب قربها من المبيعات. وتتلاعب الإدارة بمجمل الربح عن طريق تغيير تصنيف تكلفة البضاعة المباعة إلى مصروفات البحث والتطوير أو المصروفات الإدارية والبيعية (. (Poonwala and Nagar, 2019

ومن الجدير بالذكر أن الشركات قد يكون لديها حوافز أكثر لإدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل من خلال تضخيم الإيرادات التشغيلية (خاصة في الشركات التي تحقق خسائر تشغيلية) بدلاً من تقليل النفقات التشغيلية، ويرجع السبب في ذلك لأن الزيادة في الإيرادات التشغيلية لها محتوى إعلامي أكبر من المحتوى الإعلامي للانخفاض في النفقات، لذلك فإن زيادة الإيرادات التشغيلية تؤدي إلى التأثير في القيمة السوقية لأسهم الشركة أكثر من انخفاض النفقات التشغيلية لأن الأولى لها وزن أكبر في التأثير على قرارات المستثمرين أكثر من الثانية (Malikov, et al. ,201)

ويمكن إيضاح أهم أشكال إعادة العرض لبعض بنود قائمة الدخل على النحو التالي: (Fan &Liu 2017)

- **التلاعب في مكونات الأرباح:** حيث يتم مضاعفة تقييم مكونات الأرباح اعتمادا على قربها من المبيعات في قائمة الدخل لمقابلة توقعات ال المحللين والمستثمرين.
- **تصنيف تكلفه البضاعة المباعة:** عندما يكون لدى المديرين حوافز لتضخيم هامش الربح فإنهم يسيئون تصنيف تكلفه البضاعة المباعة وتحويلها إلى مصروفات تشغيلية وليس المصروفات الإدارية والبيعية والعامة.

- **تصنيف تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات الإدارية والعامة والبيعية معا:** يقوم المديرون بالتلاعب بتصنيف تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات الإدارية والعامة والبيعية معا عندما تكون المنشأة سوف تبلغ عن أرباح صغيرة أو زيادة ضئيلة مقارنة بالسنوات السابقة أو لمقابلة توقعات المحللين.
- **إدارة الأنشطة الحقيقية للإفصاح عن انخفاض المصروفات الأساسية:** وجد أنه عندما يقوم المديرون بإدارة الأنشطة الحقيقية للإفصاح عن انخفاض المصروفات الأساسية أي أنهم يقومون بإدارة الربح الحقيقية وإدارة الربح باستخدام تغيير تصنيف المصروفات.
- **تغير تصنيف الايراد غير التشغيلي إلى إيراد تشغيلي:** ويكون ذلك أكثر انتشارا بالنسبة للشركات التي ترفع تقارير ذات خسائر تشغيلية أو انخفاض في معدل النمو (Malikove, et al.,2018).
- **تغيير تصنيف البضاعة المباعة إلى مصروفات البحث والتطوير:** عندما يكون لدى المديرين حوافز لتضخيم هامش الربح فإنهم يسيئون تصنيف تكلفه البضاعة المباعة وتحويلها إلى مصروفات البحث والتطوير.

وعلى ذلك تعد إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل نوعاً ثالثاً من إدارة الربح يضاف للنوعين الآخرين المتمثلين في إدارة الربح بالاستحقاقات Accruals Earnings Management وإدارة الربح بالأنشطة الحقيقية. Real Earnings Management ، وتتميز إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل بأنها أقل تكلفة من نوعي إدارة الربح بالاستحقاقات والأنشطة، كما أنها من الصعب اكتشافها لعدم تأثر صافي

الدخل النهائي، حيث تلجأ إدارة الشركات إلى إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل بدلاً من إدارة الربح بالأنشطة الحقيقية، عندما تكون الظروف المالية للشركة سيئة والملكية المؤسسية في مستوى مرتفع والحصة السوقية للشركة على مستوى الصناعة منخفضة، بينما تستخدم إدارة الشركات إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل بدلاً من إدارة الربح بالاستحقاقات في حالة قلة مرونة الأنظمة المحاسبية(لأن إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل تتضمن خيارات العرض والإفصاح التي لا تتدفق عبر النظام المحاسبي) وتوافر تنبؤات المحلل المالي بالتدفقات النقدية لأن إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل أكثر مرونة في إمكانية تحقيق تنبؤات المحللين الماليين وهذا ما توصلت إليه دراسة(Abernathy, et al. ,2014)

٦/٢/٣ نماذج قياس إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل:

قدمت دراسة (McVay,2006) نموذج لقياس إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل، وتقوم فكرة النموذج على أساس أن قيام المديرين من خلال إعادة تبويب المصروفات التشغيلية وإدراجها ضمن عناصر المصروفات غير المتكررة فإنهم بذلك يضخمون الأرباح التشغيلية بصورة مصطنعة، وتقوم فكرة النموذج على أساس أن قيام المديرين بإعادة تبويب المصروفات التشغيلية وإدراجها ضمن المصروفات غير المتكررة، فإنهم بذلك يضخمون الأرباح التشغيلية غير المتوقعة الناتجة عن إعادة التبويب وحجم عناصر المصروفات غير المتكررة تطرح من صافي الدخل التشغيلي، ويتم الإعتماد على نموذج الانحدار التالى لقياس إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل كما يلي:

أ. حساب المستويات غير العادية للأرباح التشغيلية من خلال هذا النموذج على النحو التالي:

$$CS = CEit = b0 + b1CEit-1 + b2\ ATit + b3\ TAit-1 + b4\ TA\ it-1 + b5 Sit + b6\ N- Sit)$$

حيث أن:

- CS المستويات غير العادية للأرباح التشغيلية أو هل الترق بين القيمة التعلية للأرباح التشغيلية والقيمة التقديرية لتلك الأرباح والتي تم التوصل إليها من نموذج الانحدار.
- *CEit* القيمة الفعلية للأرباح التشغيلية للشركة (i) فل السنة (t) وتحسب من خلال المعادلة (قيمة المبيعات- تكلفة الانتاج -النفقات الإدارية والتسويقية) ÷ قيمة المبيعات.
- *CEit-1* القيمة الفعلية للأرباح التشغيلية للشركة (i) فل السنة(t-1) .
- *ATit* معدل دوران الأصول للشركة (i) في السنة (t-1).
- *TAit-1* الاستحقاقات الكلية التشغيلية للشركة (i)في نهاية السنة (t-1) ويحسب من خلال المعادلة صافي الربح قبل البنود غير العادية للشركة (i) في نهاية السنة(t-1 – صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في نهاية السنة (t) ÷ (t-1) قيمة المبيعات.
- *TAit* الاستحقاقات الكلية التشغيلية للشركة (i) في السنة (t) ÷ قيمة المبيعات.
- *Sit* التغير في قيمة المبيعات للشركة (i) في السنة (t).

- *N*– *Sit* متغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا كان التغير في قيمة المبيعات *Sit* للشركة (i) في السنة (t) سالب أي ان 0> *Sit* ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.
- يمثل الحد الثابت في نموذج الانحدار، *b6–b1* تمثل معاملات الانحدار المقدرة في نموذج الانحدار.

ويشمل نموذج الأرباح التشغيلية على الأرباح التشغيلية للفترة السابقة لأن النموذج يتوقع أن تستمر الأرباح التشغيلية بدون تغيير، ونظراً لأن الأرباح التشغيلية يتم قسمتها على المبيعات، لذلك تم تضمين نمو المبيعات (التغير في المبيعات) لأنه مع نمو المبيعات تنخفض التكاليف الثابتة لكل جنية من المبيعات، وتم تشغيل هذا النموذج على مستوى الصناعة والسنة المالية، حيث تقيس القيم المتوقعة من النموذج القيمة المتوقعة للأرباح التشغيلية والفرق بين الأرباح التشغيلية الفعلية التي يتم الإفصاح عنها في قائمة الدخل والأرباح التشغيلية المتوقعة يعبر عن الأرباح التشغيلية غير المتوقعة(محمود،٢٠٢٠،ص ٣٩).

ويتم حساب صافي الأصول التشغيلية كفرق بين صافي الأصول التشغيلية وصافي الإلتزامات التشغيلية، كما يتم حساب صافي الأصول التشغيلية بطرح النقدية والإستثمارات قصيرة الأجل من إجمال الأصول، أما صافي الإلتزامات التشغيلية فتحسب بالفرق بين إجمالي الأصول مطروحاً منه إجمالي القروض والقيمة الدفترية لحقوق الملكية (القيمة الدفترية للأسهم العادية والممتازة وكذلك قيمة حقوق الأقلية.

ب. تحديد مصدر إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل (إعادة تصنيف النفقات والإيرادات من خلال المعادلة رقم (٢) على النحو التالي:

$$CS = b0 + b1\ NRI + b2\ OOR$$

حيث أن:

- *CS* يعبر عن المستويات غير العادية للأرباح التشغيلية.
- *NRI* هو نسبة النفقات غير المتكررة إلى المبيعات.
- OORهو نسبة الإيرادات التشغيلية الأخرى إلى المبيعات

ويتوقع النموذج أن يكون المعامل *b0* موجباً إذا حدث إعادة تبويب لعناصر المصروفات. ومع ذلك قد تواجه الشركات وجود عناصر مصروفات تدرج في البنود الخاصة ناتجة عن إعادة الهيكلة، أو اى حدث إقتصادى اخر يؤدى إلى تحسين حقيقي في الأداء. لإستبعاد مثل هذا التفسير، تم عمل معالة إنحدار للتغيرات غير المتوقع المستقبلية في الأرباح التشغيلية مع بنود المصروفات الخاصة مع توق ان يكون المعامل سالباً. والأساس المنطقي لذلك هو أنه من المتوقع أن تشهد الشركات التي تقوم بإعادة تبويب المصروفات التشغيلية تغييراً أقل من المتوقع في الأرباح التشغيلية في العام (t+1)، مع وجود عناصر مصروفات خاصة كبيرة في العام(t) (محمود،٢٠٢٠، ص ٤٠).

٧/٢/٣ العلاقة بين عناصر الدخل والتدفقات النقدية وجودة الأرباح المحاسبية:

يعتبر رقم صافي الربح هو النتيجة النهائية لقائمة الدخل والتي تعد وفقاً لأساس الاستحقاق، وقد بدأ الجدل حول عدم فعالية هذه القائمة منذ الستينات، وتصاعد الجدل مع تزايد حالات الإفلاس التي واجهتها الشركات في الآونة الأخيرة، حيث كانت قوائم الشركات تفصح عن صافي دخل مرتفع بينما كانت تواجه عجزاً في السيولة. وذلك نتيجة لعدم توافر النقدية لديها، لذلك وجدت الحاجة إلى وجود قائمة التدفقات النقدية، والتي تعد وفق للأساس النقدي لتقليل التظليل والتحريف الذي يمكن أن يحدث عند استخدام طرق وسياسات محاسبية مختلفة، ولعل من أهم المميزات التي تحققها هذه القائمة قدرتها على تقييم جودة الأرباح في الشركات، وقدرتها على توفير معلومات مالية لا تشملها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، إذ يمكن من خلالها تحديد مدى قدرة الشركات على توليد تدفقات نقدية من العمليات تكفي للوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين وحملة الأسهم. (الساعدى، ٢٠١٢، ص ١)

كما ان تقييم جودة الأرباح المحاسبية لا يتعلق بالعمليات الاعتيادية المستمرة وغير المستمرة للشركة فحسب بل تطلب كذلك تقييم قدرتها على توليد التدفقات النقدية، لذلك عندما ننظر إلى العناصر المختلفة للإفصاح عن الدخل نحتاج إلى تقييم فيما إذا كانت تلك العناصر نتج عنها دخلاً ام لا ، وعند النظر إلى إعادة هيكلة العمليات هي مصروفات غير متكررة من جهة ولا تشكل عبئاً نقدياً من جهة أخرى، فإن الطبيعة غير المتكررة لهذه المصروفات تزيد من جودة الأرباح في تحقيق الاستدامة المالية ، حيث أن الأرباح المحققة تكون مساوية للأرباح المعلنة، (مجيد وجاسم،٢٠١٩، ص ص ٦١٩-٦٢٠).

٨/٢/٣ إشتقاق الفرض الأول:

تظهر الأبحاث التي تمت حول تأثير جودة الأرباح المحاسبية على تقديرات المحللين للأرباح أنه عندما تزداد جودة الأرباح المحاسبية تزداد دقة تقديرات المحللين للأرباح. ومع ذلك، فإنه هناك ندرة في البحوث المحاسبية التي تتناول العلاقة انخفاض بين جودة الأرباح المحاسبية الناتجة عن إعادة تبويب المصروفات ودقة توقعات المحللين الماليين عن الأرباح، حيث أن المحللين الماليين أكثر قدرة من حيث اكتشاف مستوى التعقيد في التقارير المالية مقارنة بالمستثمرين. وبالتالي من المتوقع أن يكون للمحللين الماليين قدرة على اكتشاف ممارسات إدارة الربح من خلال اعادة التبويب. لذلك إذا اكتشف المحلل المالي أي مغالاة غير طبيعية في الدخل التشغيلي من خلال اعادة التبويب، فإن دقة التنبؤ بالأرباح للشركة سوف يزداد (محمود،٢٠٢٠: Fan, et al., 2019).

وتقترح الأبحاث في المجال المحاسبي (Nelson et al., 2002; McVay, 2006; Barua, et al., 2010)، أنه بالمقارنة بين أسلوبي إدارة الربح والمتمثلين في إدارة الربح من خلال إدارة الاستحقاقات وإدارة الربح من خلال الأنشطة الفعلية، يوفر

أسلوب إدارة الربح من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل العديد من المزايا لإدارة الشركة كما يلي: (محمود،٢٠٢٠)

- **أولاً**، صعوبة اكتشاف ممارسات إدارة الربح من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل. حيث انه في ظل مبادئ المحاسبة الحالية، يمكن أن يكون تبويب بنود قائمة الداخل ذا طبيعة شخصية ويصعب على مراقبي الحسابات تحديد التبويب غير الملائم. والأكثر من ذلك، أن ممارسات إدارة الربح من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل لا يترك أثراً على رقم صافي الربح، ولذا تنخفض دوافع مراقبي الحسابات للكشف عن الحسابات ذات الصلة والمستخدمة في إعادة التبويب.
- **ثانياً**، أن ممارسات إدارة الربح من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل تكون اقل تكلفة في التنفيذ مقارنة بالأسلوبين الآخرين لإدارة الربح، وذلك عند مقارنتها مع إدارة الربح من خلال الأنشطة الفعلية التي تؤثر في الأنشطة والمعاملات الاقتصادية الحقيقية، حيث نجد أن إعادة التبويب لا يكون لو انعكاسات اقتصادية عكسية لأنه ينطوي فقط على معالجة محاسبية بحتة only pure accounting treatment. وبالمقارنة مع طريقة إدارة الاستحقاقات والتي تنطوي أيضاً على معالجات محاسبية، لذلك فإن إعادة التبويب لا تنطوي على تخصيص البنود المحاسبية داخل قائمة الدخل ولا تتضمن استحقاقات تحتاج لأن يتم عكسها لاحقاً، لذلك، يمكن أن يكون إعادة تبويب قائمة الدخل أداة قائمة للتطبيق متاحة للقدرة للوفاء بتوقعات السوق أو تحقيق مكاسب اقتصادية.

وأكدت على ذلك دراسة (Alfonso &Cheng &Pan, 2015) حيث أوضحت أن الإدارة تقوم بممارسات إدارة الربح باستخدام تغير التصنيف في قائمة الدخل عن طريق تغير تصنيف المصروفات الأساسية (مصروفات متكررة) إلى عناصر خاصة والعمليات

المتوقفة (مصروفات غير متكررة) للمبالغة في الإفصاح عن الأرباح الأساسية، وخلصت إلى أن الشركات التي تستخدم تغير التصنيف يبالغ المستثمرين في تقدير الأرباح الأساسية المستقبلية للشركة مقارنة بالشركات غير المستخدمة لأسلوب إعادة التصنيف لبنود قائمة الدخل. وأكدت أن الإدارة تستخدم تغير التصنيف في حالة تقيد إدارة الربح على أساس الاستحقاق وإدارة الربح الحقيقية.

كما خلصت دراسة (Pan & Lacina, 2019) إلى أن المحللين يدركون أن الأرباح الأساسية المعدلة عن طريق تغير التصنيف في قائمة الدخل أقل احتمالا لاستمرارها. كما أن المحللون يقومون بتقييم كامل لتأثير تغير التصنيف على استمرار الأرباح. وهذا ما اتفقت عليه دراسة (Ha &Thomas, 2019) والتي بحثت في التعرف على ممارسات إدارة الربح باستخدام تغير التصنيف عن طريق تغير تبويب المصروفات الأساسية كعناصر خاصة في قائمة الدخل، وأثر ذلك على قدرة المستثمرين بالتنبؤ بالأرباح، وقد خلصت الدراسة إلى أن المديرين يستخدموا تغير التصنيف للمبالغة في الربح الأساسي لتحقيق أهداف ذاتية في إعداد القوائم المالية. كما يتلاعب المديرين بقدرة المستثمرين في التنبؤ بالأرباح عن طريق إدارة الربح باستخدام تغير التصنيف.

وأيدت دراسة (Al-haddad,et al., 2019) أن المديرين يستغلون مرونة المعايير المحاسبية في إدارة الربح باستخدام تغير التصنيف للمبالغة في الأرباح الأساسية كعناصر غير متكررة للمبالغة في الأرباح الأساسية، كما أن المراجعين لا يعطون أهمية لتغير التصنيف.

كما ناقشت دراسة (Zalata & Roberts, 2017) أن الإدارة تقوم بممارسات إدارة الربح باستخدام تغيير تصنيف المصروفات الاساسية الى مصروفات استثنائية بعد تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي، ودراسة الخطأ في تصنيف العناصر المتكررة إلى عناصر غير متكررة بعد إلزام الشركات بمعايير

الدولية للتقرير المالي (IFRS). والتعرف على سلوك وكالات التصنيف الائتماني في مواجهة تغير التصنيف للعناصر المتكررة إلى عناصر غير متكررة. وخلصت الدراسة أن هناك زيادة في استخدام تغيير التصنيف بعد إصدار المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) عن طريق قيام المديرين بتغيير تصنيف المصروفات الأساسية إلى مصروفات استثنائية لزيادة الأرباح التشغيلية، ولتحقيق مقاييس الربح المتوقعة من قبل المستخدمين. وأوضحت أن وكالات التصنيف الائتماني لا تعاقب الشركات التي تستخدم تغيير التصنيف لزيادة أرباحها الأساسية في حالة انخفاضها، ولكن تعاقب وكالات التصنيف الائتماني الشركات التي تستخدم تغيير التصنيف لتفادى الإعلان عن خسائرها.

وأوضحت دراسة (Fan &Liu, 2017) إلى أن مقياس الربحية الأقرب للمبيعات هو هامش الربح الإجمالي. كما خلصت إلى أنه عندما يكون لدى المديرين حوافز لتضخيم هامش الربح فإنهم يسيئون تصنيف تكلفة البضاعة المباعة وليس المصروفات الإدارية والبيعية والعامة. وخلصت إلى أن المديرون يقومون بالتلاعب بتصنيف تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات الإدارية والعامة والبيعية معا عندما تحقق الشركة أرباح صغيرة، أو زيادة ضئيلة مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لمقابلة توقعات المحللين. ووجدت الدراسة أن الادارة يقومون بالتلاعب في الأنشطة الحقيقية عند تغير تصنيف المصروفات البيعية والإدارية والعامة وليس في تغير تصنيف تكلفة البضاعة المباعة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التغير في تصنيف المصروفات تؤثر سلبياً على جودة الأرباح وهذا ينعكس على توقعات المحللين الماليين في القدرة على التنبؤ بتوليد أرباح في الأجل القصير.

٨/٢/٣ إشتقاق الفرض الثانى:

اتجهت إدارة الشركات إلى إدارة الربح من خلال استخدام إعادة تصنيف بنود الإيرادات في قائمة الدخل، حيث يمكن إدارة عرض بنود الإيرادات من خلال إعادة تبويب الايرادات غير التشغيلية التي لا ترتبط بالنشاط الرئيسي للشركة وادراجها ضمن الايرادات التشغيلية. فعلى سبيل المثال، يتم إعادة تبويب مكاسب بيع الأصول وتحويلها إلى إيرادات تشغيلية ليتم استخدامها في تخفيض المصروفات التشغيلية وبالتالي زيادة الدخل التشغيلي، ومن ثم التخفيض الشكلي لقيمة المصروفات التي ترتبط بالإيراد التشغيلي (Malikov, et al., 2018). حيث تقوم الشركات بالمغالاة في مجمل الربح من خلال إعادة تبويب بنود الإيرادات غير التشغيلية على أنها بنود تشغيلية، وبالتالي تضخيم الدخل التشغيلي كأساس لتقييم أداء الشركات، مما يؤثر على قرارات المستثمرين في سوق رأس المال. ويستخدم مصطلح "إيرادات غير تشغيلية" إلى الإيرادات التي تحققها الشركات من الأنشطة غير التشغيلية (مثل إيرادات الإيجار او إيرادات الفوائد (بما في ذلك الإيرادات من العناصر غير المتكررة أو الأرباح الناتجة عن التصرف في الأصول طويلة الأجل.

وتعرف إيرادات التشغيل بأنها مجموع إيرادات المبيعات وايرادات التشغيل الأخرى. وبالتالي يعتبر دافع رئيسي وراء قيام الشركات بممارسات إدارة الربح من خلال إعادة تبويب بنود الايرادات التأثير على إدراك المستثمر نحو أهمية البنود في قائمة الدخل، حيث يقترح أحد المسارات البحثية قيام المستثمرين بتقييم ملاءمة الأرباح بناء على ترتيب البند ضمن قائمة الدخل (Bradshaw and Sloan, 2002; Davis, 2002)، ويقترح هذا المسار البحثي اختلف الأهمية النسبية لبنود قائمة الدخل، حيث تحوز بنود الإيرادات على وزن نسبي أعلى من وجهة نظر المستثمرين (Bartov and Mohanram, 2014).

وأوضحت دراسة (Noh & Moon & Parte, 2017) استغلال المديرين لفترة التحول لاستخدام معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) عن طريق تغيير تبويب الإيرادات لزيادة الأرباح التشغيلية، وقد خلصت الدراسة إلى أن المديرون يقومون باستخدام تغيير تصنيف في قائمة الدخل عندما يصعب إدارة الربح على أساس الاستحقاق. كما أن المديرون يقومون باستخدام تغيير تصنيف المصروفات وذلك لمقابلة الربح المرجعي Bench mark، ولكن التلاعب بالإيرادات لا يكون لمقابلة الربح المرجعي، ولكن يستخدم عندما يكون لدى الإدارة حوافز لتجنب شطب المصروفات الأساسية لزيادة عمليات الشراء. وأوضحت أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية لا يحد من ممارسات إدارة الربح. كما يستخدم المديرون تغيير تصنيف الإيرادات عندما يكون من المتوقع للشركة تحقيق خسائر.

وأكدت دراسة (Malikove&Manson&Coakley,2018) على استخدام الإدارة لتغيير التصنيف كأداة لإدارة الربح باستخدام الإيرادات وليس المصروفات فقط للتلاعب بالأرباح الأساسية، بدلا من تحويل المصروفات للمبالغة في الأرباح الأساسية. وناقشت إمكانية تغير تصنيف الإيرادات للمبالغة في الأرباح الأساسية عن طريق تحويل الإيرادات الغير تشغيلية إلى إيرادات تشغيلية، ووجدت أن المستثمرين يعطون أهمية أكبر لبند الإيرادات التشغيلية أكثر من المصروفات التشغيلية. وأكدت ان إلزام الشركات بتطبيق معايير التقرير المالية الدولية (IFRS)، وجد أن (IFRS) ساعد في انتشار ممارسة إدارة الربح باستخدام تغير تصنيف الإيرادات في الشركات ذات الخسائر التشغيلية. وذات النمو المنخفض للأرباح التشغيلية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التغير في تصنيف الإيرادات تؤثر سلبياً على جودة الأرباح وهذا ينعكس على توقعات المحللين الماليين في القدرة على التنبؤ بتوليد أرباح في الأجل القصير.

٤-الدراسة التطبيقية:

١/٤ الهدف من الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة لقياس أثر تغيير التصنيف لبنود المصروفات والإيرادات فى قائمة الدخل والذي يغير من الربح التشغيلي علي جودة التقارير المالية، وتتمثل أهمية قياس أثر إدارة العرض في قوائم الشركات المصرية في بيان أثر ذلك علي توقعات، كما أن تحليل مشكلة إدارة العرض فى قائمة الدخل يوضح دوافع الإدارة في بيئة الأعمال المصرية لاستخدام إدارة العرض فى قائمة الدخل، والتنبؤ بأثرها على جودة الربح، الأمر الذي يوضح مواطن الخلل في جودة التقارير المالية، ويساعد الجهات الإشرافية في القيام بدورها الرقابي علي المحاسبين والمراجعين المصريين. ويحتاج المستثمر المصري إلي معلومات محاسبية عالية الجودة ومن ثم فإن جودة التقارير المالية تساهم في إرشاد المستثمر على اتخاذ القرارات السليمة، وتؤدي إلى شفافية سوق رأس المال ومن ثم يتم تقليل ظاهرة عدم تماثل المعلومات. ولتحقيق الهدف الرئيسي والأهداف الفرعية للدراسة.

٢/٤ فروض الدراسة الميدانية:

في ضوء مشكلة الدراسة والهدف منها، يمكن صياغة فروض الدراسة في صورتها العدمية، وذلك على النحو التالي:

يمكن صياغة الفرض البحثي الرئيسي التالي:

" يوجد أثر إدارة العرض في قائمة الدخل على جودة الربح في الشركات المقيدة في البورصة المصرية "

ويندرج من خلال الفرض البحثي الرئيسي السابق الفروض البحثية الفرعية التالية:

- الفرض الفرعي الأول: توجد علاقة سالبة معنوية بين إداره العرض لبنود المصروفات وجودة الربح للشركات المساهمة المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

- الفرض الفرعي الثاني: توجد علاقة سالبة معنوية بين إداره العرض لبنود الإيرادات وجودة الربح للشركات المساهمة المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

٣/٤ مجتمع وعينة الدراسة

تمثل الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية مجتمعاً مناسباً لهذه الدراسة، حيثُ يتم اختيار عينة مناسبة من هذا المجتمع، وتصنف البورصة المصرية الشركات المدرجة إلي قطاعات مختلفة يهدف كل قطاع إلي تقديم خدمات ومنتجات معينة للجمهور وتتشابه شركات كل قطاع في مجموعة من الخصائص، ويفضل الباحثين الاعتماد علي شركات الأعمال المدرجة في البورصة وذلك لضمان توافر التقارير المالية لهذه الشركات، وبالتالي يتم اختيار قطاع محدد لبحث أثر إدارة العرض علي جودة التقارير المالية.

وتتمثل عينة الدراسة في مجموعة من شركات قطاع المنسوجات والسلع المعمرة وقطاع مواد البناء وقطاع الورق ومواد التعبئة والتغليف والموارد الأساسية، المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية، وتتمثل أهمية قطاع المنسوجات والسلع المعمرة المصري في أنه أحد أهم القطاعات الاقتصادية الرئيسية. التي تحقق جانبا متزايدا من النمو الاقتصادي المصري، فإن ذلك يعتبر دافعا كافيا لندرس ظاهرة تركز النمو فيه. وعند بحث شركات القطاعات الأربعة التي تم اختيارها والمدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية تبين، أن عدد شركات هذه القطاعات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية في فترة الدراسة والتي حققت أعلي نمو في التداول، قد بلغت ١٩ شركة وهذه الشركات يتم فحصها للتحقق من مدي توافر البيانات والتقارير المالية لها وإتاحتها ويمكن عرض هذه الشركات كما بالجدول (١).

جدول (١) شركات مجتمع الدراسة

م	السهم	القطاع	آخر إغلاق	أعلى سعر	أقل سعر	آخر سعر	نسبة التغير	القيمة
1	دايس	المنسوجات	0.72	24.75	0.68	1.68	135.83%	10,526,858,410
2	كابو	المنسوجات	0.66	2.26	0.34	1.34	103.64%	3,024,257,376
3	يونيراب	المنسوجات	2.39	7.07	1.44	4.14	74.48%	1,312,892,977
4	مبينالكس	المنسوجات	0.95	2.77	0.73	1.45	53.16%	454,075,927
5	النساجون الشرقيون	المنسوجات	5.27	13.50	3.25	6.80	29.98%	10,534,277,026
6	جولدن تكس	المنسوجات	4.01	7.59	3.33	4.30	9.23%	4,896,627
7	العربية لحليج الأقطان	المنسوجات	3.24	7.82	0.67	3.22	1.23%	21,899,061,673
8	بيتومود	مواد البناء	1.06	3.90	1.01	3.85	256.81%	107,167,797
9	العربية للمحابس	مواد البناء	0.81	4.14	0.45	1.60	97.29%	2,543,556,959
10	مصر بنى سويف للأسمنت	مواد البناء	20.00	35.00	8.71	28.02	40.25%	544,468,687
11	ليسيكو	مواد البناء	3.43	6.36	1.68	3.46	0.87%	1,167,266,959
12	يونييك	ورق ومواد تغليف	0.28	2.46	0.12	0.58	107.50%	1,521,664,337
13	الحديد والصلب للمناج	موارد أساسية	0.35	3.01	1.11	1.99	468.57%	702,280,790
14	البدر للبلاستيك	موارد أساسية	0.40	1.89	0.33	1.84	361.25%	73,782,909
15	ايجيفرت	موارد أساسية	4.64	15.70	3.00	8.93	95.26%	351,859,265
16	المالية والصناعية المصرية	موارد أساسية	9.44	15.90	6.55	13.09	38.67%	3,151,007,915
17	الالومنيوم العربية	موارد أساسية	18.80	55.99	8.86	25.50	34.41%	527,064,935
18	موبكو	موارد أساسية	77.19	106.00	24.73	97.49	26.30%	2,786,557,025
19	مصر لصناعة الكيماويا	موارد أساسية	8.84	14.35	2.87	9.69	8.71%	1,078,111,530

المصدر: موقع مباشر البورصة المصرية

ولقد تم تطبيق شروط اختيار العينة علي شركات القطاع لاختيار الشركات الأكثر توافقاً مع أغراض الدراسة الحالية، وتم اختيار العينة وفق الشروط التالية:

١- أن تكون شركات مسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية وعلي أسهمها تداول نشط.

٢- أن تكون الشركات ملتزمة بمعايير المحاسبة المصرية وبالأخص معيار العرض والإفصاح

٣- أن يكون لدي الشركة موقع إلكتروني تقوم بنشر التقارير عليه

٤- أن يكون نشاط الشركة قائم ومستمر أثناء فترة الدراسة.

٥- فترة الدراسة ٦ أعوام تبدأ من ٢٠١٦ حتي ٢٠٢١ وبالتالي فإن عدد مشاهدات الدراسة ٢٢٨ مشاهدة، وسيتم الحصول علي البيانات المالية اللازمة لإكمال إجراءات الدراسة من محتوي التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات، وذلك لقياس متغيرات الدراسة المختلفة واكمال إجراءات اختبارات الفروض، وذلك بالرجوع إلي موقع مباشر البورصة المصرية ومواقع الشركات الإلكترونية.

٤ - ٤ اختبار التوزيع الطبيعي

يقارن إجراء اختبار Kolmogorov–Smirnov أحادي العينة دالة التوزيع التراكمي المرصودة لمتغير بتوزيع محدد، والذي قد يكون عاديًا أو منتظمًا أو توزيع بواسون، ويتم حساب Kolmogorov–Smirnov Z من أكبر فرق (بالقيمة المطلقة) بين التوزيع التراكمي، ولقد قام الباحث بإجراء هذا الاختبار وكانت النتائج كما يلي:

جدول (٢) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

		إدارة عرض الإيرادات	إدارة عرض المصروفات	نصيب السهم من الدخل	نصيب السهم من الدخل العام الماضي	جودة الربح
عدد المشاهدات		105	105	105	105	105
المعلمات الطبيعية	المتوسط	61967877.88	.1007	.0677	.5755	.1737
	الإنحراف المعياري	286898091.7	.21999	.06741	1.11361	.39086
القيم الأكثر تطرفاً	القيم المطلقة	.536	.422	.161	.394	.328
	القيم الموجبة	.536	.422	.150	.394	.305
قيم الاختبار		.536	.422	.161	.394	.328
الدلالة الإحصائية		.000	.000	.000	.000	.000

من خلال الجدول السابق يتبين أن قيمة الدلالة أقل من ٥٪، الأمر الذي يعني رفض الفرض الاحصائي العدمي بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وقبول الفرض البديل بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي فإن الاختبارات المعلمية هي التي تناسب لإجراء اختبارات الفروض.

٥/٤ اختبارات فروض الدراسة:

في هذا القسم يتم اجراء اختبار فروض الدراسة من خلال اختبار الارتباط لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، واختبار الانحدار لقياس أثر المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع، ويمكن عرض ذلك كما يلي:

- **نتائج اختبار الارتباط:**

تم اجراء اختبار الارتباط بهدف قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة وكانت نتائج اختبار الارتباط كما بالجدول (٣)

جدول (٤) مصفوفة الارتباط

		إدارة عرض الإيرادات	إدارة عرض المصروفات	جودة الربح
إدارة عرض الإيرادات	Pearson Correlation	1		
	Sig. (2-tailed)			
	N	105		
إدارة عرض المصروفات	Pearson Correlation	.004	1	
	Sig. (2-tailed)	.965		
	N	105	105	
جودة الربح	Pearson Correlation	-.026	-.041	1
	Sig. (2-tailed)	.783	.667	
	N	105	105	105

من خلال الجدول السابق يتبين ما يلي:

- توجد علاقة عكسية بين المتغير المستقل إدارة عرض الإيرادات والمتغير التابع جودة الربح وذلك بمعامل ارتباط -٢.٦٪. وتتوافق هذه النتائج مع نتائج دراسة (Mcvay, 2006) التي توصلت إلي أن المديرين قد يقوموا بتغير التصنيف في قائمة الدخل للوفاء بتوقعات المحللين وتحقيق الربح القياسي، وكذلك فإن البنود الخاصة تميل الى الاستبعاد من تعاريف الأرباح التحليلية والشكلية، كما يعتبر تغيير التصنيف أداة جذابة لإدارة الأرباح، وتتميز عن إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وإدارة الأرباح الحقيقية، وبالتالي فإن تغيير التصنيف أو إدارة العرض من خلال إدارة الإيرادات تؤدي لتقليل جودة الأرباح فالعلاقة بينهما علاقة عكسية.
- توجد علاقة عكسية بين المتغير المستقل إدارة عرض المصروفات والمتغير التابع جودة الربح وذلك بمعامل ارتباط -٤.١٪. وتتوافق هذه النتائج مع نتائج دراسة (Fan &Liu 2017) التي توصلت إلي أن مكونات الأرباح تتلقى مضاعفات التقييم اعتمادا على قربها من المبيعات في قائمة الدخل من قبل المحللين والمستثمرين، وأن مقياس الربحية المهم الأقرب للمبيعات هو هامش الربح الإجمالي، وكذلك توصلت إلي أنه عندما يكون لدى المديرين حوافز لتضخيم هامش الربح فإنهم يسيئون تصنيف تكلفة البضاعة المباعة وليس المصروفات الإدارية والبيعية والعامة، وقد يقوم المديرون بالتلاعب بتصنيف تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات الإدارية والعامة والبيعية معا، وبالتالي فإن إدارة العرض من خلال إدار المصروفات تؤدي لتقليل جودة الأرباح فالعلاقة بينهما علاقة عكسية.

- **نتائج اختبار الانحدار**

تم اجراء اختبار الانحدار للفرض الأول بهدف قياس أثر إدارة عرض المصروفات علي جودة الربح وكانت نتائج اختبار الإنحدار كما بالجدول (٥).

جدول (٥) نتائج اختبار الفرض الأول

Model		المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	t	الدلالة الإحصائية
		B	الخطأ المعياري	Beta		
1	(Constant)	.823	.381		2.158	.033
	إدارة عرض المصروفات	-.900	2.083	-.041	-.432	.667
R				.041		
R Square				.002		
Adjusted R Square				-.007		
Std. Error of the Estimate				3.76899		
Change Statistics	R Square Change			.002		
	F Change			.187		
	df1			1		
	df2			112		
	Sig. F Change			.667		
Durbin-Watson				1.985		

من خلال الجدول السابق يتبين وجود أثر بين المتغير المستقل إدارة عرض المصروفات والمتغير التابع جودة الربح وذلك بمعامل انحدار قدره ٩٪.

وتتوافق نتائج هذه الدراسة (Poonwala & Nagar, 2019) المديرون يحولون تكلفة البضاعة المباعة إلى مصروفات تشغيلية من أجل التلاعب بالهامش الإجمالي، كما أن المديرين أكثر عرضة لتغيير تصنيف تكلفة البضاعة المباعة إلى مصروفات البحث والتطوير، وقد يقوم المديرين بالتلاعب في تكلفة البضاعة المباعة، لمقابلة مجمل الربح للعام السابق، وقد يعطي المستثمرين أهمية أكبر لمجمل الربح عن الربح الأساسي، وبالتالي فإن إدارة عرض المصروفات يؤثر سلباً علي جودة الربح المحاسبي.

كما تم اجراء اختبار الانحدار للفرض الثاني بهدف قياس أثر إدارة عرض الإيرادات علي جودة الربح وكانت نتائج اختبار الإنحدار كما بالجدول (٦).

جدول (٦) نتائج اختبار الفرض الثانى

Model		المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	الدلالة الإحصائية
		B	الخطأ المعياري	Beta		
1	(Constant)	.780	.360		2.166	.032
	إدارة عرض الإيرادات	-.113	.409	-.026	-.276	.783
R				.026[a]		
R Square				.001		
Adjusted R Square				-.008		
Std. Error of the Estimate				3.77085		
Change Statistics	R Square Change			.001		
	F Change			.076		
	df1			1		
	df2			112		
	Sig. F Change			.783		

من خلال الجدول السابق يتبين وجود أثر للمتغير المستقل إدارة عرض الإيرادات والمتغير التابع جودة الربح وذلك بمعامل انحدار قدره ١١.٣٪.

وقد توصلت دراسة (Seve & Wilson, 2019) إلي نتائج مشابهة عام حيثُ وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام المديرين إدارة الأرباح باستخدام تغيير تصنيف الإيرادات للمبالغة فى الأرباح الأساسية في إستراليا. قد قلل من جودة الربح، وقد لجأ المديرين إلى إدارة الأرباح على أساس إدارة عرض الإيرادات، وهو الأمر الذي يؤثر بالسلب علي جودة الربح المحاسبي.

أيضاً تم اجراء اختبار الانحدار المتعدد لإدارة عرض الإيرادات والمصروفات معاً وكانت نتائج اختبار الإنحدار كما بالجدول (٤ -١٢).

جدول (٤ -١٢) نتائج اختبار الانحدار المتعدد

Model		المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	t	الدلالة الإحصائية
		B	الخطأ المعياري	Beta		
1	(Constant)	.842	.389		2.163	.033
	إدارة عرض الإيرادات	-.112	.410	-.026	-.273	.785
	إدارة عرض المصروفات	-.897	2.091	-.041	-.429	.669
R				.048		
R Square				.002		
Adjusted R Square				-.016		
Std. Error of the Estimate				3.78465		
Change Statistics	R Square Change			.002		
	F Change			.130		
	df1			2		
	df2			111		
	Sig. F Change			.878		
Durbin-Watson				1.987		

من خلال الجدول السابق يتبين وجود أثر بين المتغير المستقل الرئيسي إدارة العرض والمتغير التابع جودة الربح وذلك بمعامل انحدار قدره ٢٪.

٥-خلاصة ونتائج وتوصيات البحث:

١/٥ – خلاصة ونتائج البحث :

يمكن التحقق من صحة الفرض الرئيسى للبحث من خلال التحقق من مدى صحة الفروض الفرعية للبحث. حيث تشير نتائج التحليل الإحصائى للفروض الفرعية إلى قبول الفرض الرئيسى وقبول الفروض البديلة، ومن ثم تشير نتائج التحليل الإحصائى إلى:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغير المستقل إدارة عرض المصروفات والمتغير التابع جودة الربح وذلك لأن الدلالة الإحصائية أقل من ٥٪.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغير المستقل إدارة عرض الإيرادات والمتغير التابع جودة الربح وذلك لأن الدلالة الإحصائية أقل من ٥٪

وبناءً عليه، تشير نتائج التحليل الإحصائى إلى قبول الفرض الرئيسى للبحث، القائل بأنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الربح "، مما يشير إلى قبول الفرض البديل بوجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لإدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الربح.

٢/٥ توصيات البحث :

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه والنتائج التي تم التوصل اليها يوصى الباحث بما يلي:

١. يجب على البورصة المصرية إلزام الشركات بزيادة مستوى الإفصاح وذلك للحد من ممارسات إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل.

٢. ضرورة اهتمام المنظمات المهنية والمحاسبية بإجراء تعديلات في المعايير المحاسبية للحد من ممارسات إدارة الربح من خلال إعادة العرض في قائمة الدخل، وذلك للحد من المرونة التي توفرها المعايير المحاسبية للإدارة للقيام بذلك.

٣. ضـــرورة تفعيل دور الهيئة العامة للرقابة المالية في مجال فحص القوائم المالية التي تفصـــح عنها الشـــركات وتحديد مدى صـــحة تبويب بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل، وتوقيع عقوبات تكون محددة مسبقاً على الشركات المخالفة لذلك، وذلك لتحقيق جودة التقارير المالية ومن ثم جودة الأرباح.

٤. دراسة العوامل التي تؤدي إلى ممارسة الشركات المدرجة بالبورصة لإدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل وتوجيه الشركات بضرورة الحد منها.

٥. يجب على الهيئات التنظيمية وضع العقوبات الضرورية على الشركات التي يثبت ممارستها إدارة الربح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل على اعتبار أنها من الصعب اكتشافها لعدم تأثر صافي الدخل النهائي، كما إن لها أثر على قرارات المستثمرين.

٦. إجراء المزيد من البحوث المحاسبية لتقديم دليلاً عمليا عن الممارسات التي تقوم بها الإدارة للقيام بممارسات إدارة الربح من خلال إعادة العرض وتوضيح أهم البنود التي تحقق ذلك.

المراجع

المراجع العربية:

أولاً: المراجع العربية:

١. أبو الخير، مدثر (١٩٩٩). إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني: ١ – ٤٠.

٢. الطويل، عصام. (٢٠١٨) أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التدقيق في ضبط ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية، **مجلة الدراسات المحاسبية والمالية والإدارية**، العدد التاسع، الأردن، ص ٧٣ – ١٠٠.

٣. العواودة، حنان، عبد الناصر إبراهيم. (٢٠١٧). إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، **المجلة الأردنية المحاسبية**، العدد (١٣)، المجلد الثاني، ١٦١-١٧٩.

٤. الجرف، ياسر احمد (٢٠١٧) ،"اثر التطورات فى معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة اداره الارباح دراسة تطبيقيه "، **المجلة العلمية–التجارة والتمويل** –كلية التجارة–جامعة طنطا، العدد الثاني ، ص٦٢ – ١٣٦.

٥. الرسينى، وليد بن فهد بن عبدالعزيز، (٢٠١٠) ، "أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية – دراسة اختبارية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، **كلية التجارة وإدارة الاعمال**، جامعة حلوان، العدد الثاني، ص ص ٧١ – ١٣٧ .

٦. حماد، مصطفى أحمد، (٢٠١٧)، "أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ص ٩- ٦٢

٧. حميد، ثائر كامل. (٢٠٢٠). " تأثير جودة الارباح المحاسبية باستخدام انموذج الاستدامة (استمرارية الأرباح) والقدرة التنبؤية في استمرارية المصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد ٥١، العدد ١٥، ص ص ٢٠٩-٢٢٦.

٨. سعادة، طارق إبراهيم صالح. (٢٠٢١). رؤية متعددة الأبعاد لنمذجة آليات قياس جودة الأرباح المحاسبية وفق منهجية النمذجة المفاهيمية: دراسة قياسية موسعة. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، العدد الثاني، الجزء الثاني، ١٢٢٩-١٣١٣.

٩. شاهين، على عبد الله أحمد (٢٠١١)،"إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية: دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية، مجلة **الجامعة الخليجية، المجلد** الثالث، العدد الرابع، ص١٠٣٠-١٠٦٧.

١٠.صالح، رضا إبراهيم. (٢٠١٠). العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح أثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية دراسة نظرية وتطبيقية، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٠٢

١١.عبده، إيمان محمد. (٢٠٢١). أثر تتبع المحللين الماليين والمكافآت الإدارية والصحة المالية للشركة على إدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل وانعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين: دراسة تطبيقية. **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد١ ، المجلد ٢٥، ص ص ١-٧٦.

١٢.غنيمي، سامي محمد (٢٠١١). إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الاعمال– دراسة اختبارية. **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة . جامعة بنها، العدد ٢، المجلد ٢ ، ص ص ١–٦٨.

١٣.فوزي، محمد سمير. (٢٠١٧). العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم للشركات المساهمة المصرية " دراسة إمبريقية". **مجلة البحوث التجارية**، المجلد ٣٩، العدد ١، ص ١٣٧–١٨٦.

١٤.محمد، محمد. (٢٠١٠). إدارة الأرباح من منظور محاسبي بالتطبيق على الشّركات المسجلة في البورصة المصرية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة سوهاج، كلية التجارة، مصر.

١٥.محمود، محمد. (٢٠١٠). أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة.

١٦.محمود، عبد الحميد العيسوى. (٢٠٢٠). " أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الأول، المجلد الرابع، ص ص ١–٧٢.

١٧.نور، عبد الناصر إبراهيم (٢٠١٧)، إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية، **المجلة الأردنية فى إدارة الأعمال**، المجلد الثالث عشر، العدد الثانى، ص ١٦١–١٧٩.

١٨.يوسف، ناجي نجيب، بلال، السيد حسن سالم, عبد العزيز & حسناء محمد أبو بكر. (٢٠٢٠). العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والائتمان التجاري دراسة اختبارية في الشركات المساهمة المصرية. **مجلة البحوث التجارية**، ٤٢(٣)، ص ص ٧٧–١١١.

المراجع الأجنبية:

1. Abernathy, J. L., Beyer, B., & Rapley, E. T. (2014). Earnings management constraints and classification shifting. **Journal of Business Finance & Accounting,** 41(5-6), 600-626.
2. Alghamdi, Salim. (2012). "Investigation into Earnings Management Practices and the Role of Corporate Governance and External Audit in Emerging Markets: Empirical Evidence from Saudi Listed Companies", **PHD Thesis** , Durham University, Business School.
3. Al-Haddad, L., Gerged, A., & Saidat, Z. (2019). Managing earnings using classification shifting: Novel evidence from Jordan. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Volume 23, Issue 2.
4. Alshattarat, Basien. (2017). "Real Earnings Management Activities, Meeting Earnings Benchmarks and Future Performance: Uk Evidence", **Doctor Thesis** , The University of Plymouth, Plymouth Business School.
5. Barua, A., Lin, S., & Sbaraglia, A. M. (2010). Earnings management using discontinued operations. **The Accounting Review**, 85(5), 1485-1509.
6. Bellovary J., Don E., & Michael D.,(2005) Earnings Quality: It's Time to Measure and Report, **the CPA Journal**, November,2005.

7. Bereskin, F.,Hsu,P.,Rotenberg,W.(2018). The Real Effects of Real Earnings Management: Evidence from Innovation, **Contemporary Accounting Research**. 35(1) 525–557.
8. Dechow, P., and Schrand, C. (2004). Earnings quality. **The Research Foundation of CFA Institute** .
9. Elkalla, Tarek. (2017). "An Empirical Investigation of Earnings Management in the MENA Region," **Doctor Thesis** , University of the West of England.
10. Fan, Y., & Liu, X. K. (2017). Misclassifying core expenses as special items: cost of goods sold or selling, general, and administrative expenses? **Contemporary Accounting Research**, 34(1),400-426.
11. Fan, Y., Barua, A., Cready, W. M., & Thomas, W. B. (2010). Managing earnings using classification shifting: Evidence from quarterly special items. **The Accounting Review**, 85(4), 1303-1323.
12. Fan, Y., Thomas ,W.B., Yu, X. (2019). The Impact of Financial Covenants in Private Loan Contracts on Classification Shifting. **Management Science**.1-17.
13. FASB, "Accounting Standards Update No. 2014-09, **Revenue from Contracts with Customers**.
14. Francis Jennifer, Lafond Ryan, Olsson Per M, Schipper Katherine. (2004) .Costs of Equity and Earnings Attributes, **The Accounting Review**, Vol 79, N° 04.

15. Ha, K., & Thomas, W. B. (2020). Classification shifting and earnings predictability. **Available at SSRN 3299152**.
16. Healy, P. M. & Wahlen, J. M. (1999). "A Review of the Earnings Management Literature and its Implication for Standard Setting", American Accounting Association, **Accounting Horizons** , Vol. 13, No. 4, pp. 365-383. P.368.
17. Hwang, J., Choi, S., Choi, S., & Lee, Y. G. (2022). Corporate social responsibility and classification shifting. **Journal of Accounting and Public Policy**, 41(2), 106918.
18. Jones, K. L., G. V. Krishnan & K. D. Melendres. (2008). Do Models of Discretionary Accruals Detect Actual Cases of Fraudulent & Restated Earning? – An Empirical Analysis: **Contemporary Accounting Research**, (25): 55.
19. Kankanamage. C. A. (2015) . "The Relationship between Board Characteristics and Earnings Management: Evidence from Sri Lankan Listed Companies", **Kelaniya Journal of Management** , Vol. 4, No. 2, pp. 36-43.
20. Ma, T. (2011). Essays on accounting earnings characteristics. **(PhD thesis**). Washington University.
21. Malikov, K., Manson, S., & Coakley, J. (2018). Earnings management using classification shifting of revenues. **The British Accounting Review,** 50(3), 291-305.

22. McVay, S. E. (2006). Earnings management using classification shifting: An examination of core earnings and special items. **The Accounting Review**, 81(3), 501-531.
23. Miswaty, M. (2022). The intervening effect of the earning quality on dividend policy and financial performance in food and beverage manufacturing. INOVASI, **Jurnal Ekonomi**, 18, 144-153.
24. Noh, M., Moon, D., & Parte, L. (2017). Earnings management using revenue classification shifting–evidence from the IFRS adoption period. **International Journal of Accounting & Information Management**.
25. Pan, S., Lacina, M., & Shin, H. (2019). Income classification shifting and financial analysts' forecasts. **Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies**, 22(02), 1950010.
26. Poonawala, S. H., & Nagar, N. (2019). Gross profit manipulation through classification shifting. **Journal of Business Research**, 94, 81-88.
27. Richardson Scott.,(2003). "Earnings Quality and Short Sellers", **Accounting Horizons**, Vol. 17, Supplement.
28. Roychowdhury. Sugata (2006). Earnings management through real activities manipulation. **Journal of Accounting and Economics** 42, Sloan School of Management, Cambridge, USA, 2006, p : 335-379.

29. Shin, M., S. Kim, J. Shin, and J. Lee. (2018). Earnings Quality Effect on Corporate Excess Cash Holdings and Their Marginal Value. Emerging Markets Finance & Trade, vol. 54(4): 901-920.
30. Visvanathan , G.(2008) , " Coroprate Governance and Real Earning Manegement . Academy of Accounting and Financal Studies Journal, vol.12 , no.1, pp.9-22.
31. Yamchi, N. H., Salteh, H. M., and Nahandi, Y. B.(2013). Earnings quality and stock returns. Trends in Social Science, 8(1), 61-71.
32. Zalata, A. M., & Roberts, C. (2017). Managing earnings using classification shifting: UK evidence. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 29, 52-65.
33. Zalata, A., & Roberts, C. (2016). Internal corporate governance and classification shifting practices: An analysis of UK corporate behavior. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 31(1), 51-78.